مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

مدلول مصطلح (حديثه ليس بالقائم) عند الإمام البخاري

دراسة استقرائية تحليلية مقارنة

د. نبيلة بنت زيد بن سعد الحليبة
الأستاذ المشارك في كلية أصول الدين ، قسم السنة وعلومها في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

ملخص البحث:

تَنَاوَلَت الباحثة في هذه الدراسة الرواة الذين قال فيهم الإمام البخاري عبارة (حديثه ليس بالقائم) وما شابهها من مشتقاتها، مثل قوله: (لم يُقِم حديثه).

وقد قامت بذلك من خلال إجراء دراسة استقرائية تحليلية مقارنة، فاسْتَخْرَجَتْ ستة عَشَر راويًا ممن أَطْلَقَ عليهم الإمام البخاري هذا المصطلح، ودرست تراجمهم، وما قال فيهم الأئمة النقاد؛ لمعرفة أحوال هؤلاء الرواة، ومقارنة قول البخاري فيهم مع أقوال الأئمة.

كما درست أحاديث هؤلاء الرواة التي ذَكَرها البخاري في سياق عبارته، أو ذَكَرها غيره من الأئمة في كتبهم، مبينين أنها مما قال فيها البخاري هذا المصطلح.

وتَنَاوَلَتْ دراسة هذه الأحاديث من خلال تخريجها، والنظر في رواتها، ومعرفة مواطن الخلل فيها، وما قاله الأئمة في الحكم عليها؛ بغرض الوصول إلى تصور واضح لمدلول البخاري في هذا المصطلح، ومعرفة هل عَنَى بقوله هذا الحكم على ذات الراوي، أم حديثه؟ وهل كان الرواة الذين أَطْلَقَ عليهم هذا المصطلح في مرتبة واحدة؟

ومِن أبرز النتائج التي ظهرت من خلال الدراسة: أن البخاري أَكْثَرَ مِن استعمال هذا المصطلح في المجاهيل، أو ممن لم يُعْرَفوا إلا بحديث واحد، فيدل البخاري بمصطلحه هذا على حالهم من خلال روايتهم، حيث لم يؤدوها على وجه صحيح.

كما أن البخاري استَعمل هذا المصطلح في تراجم ثلاثة من الصحابة، وكل منهم لم يُعْرَف إلا بحديث واحد، فمراد البخاري بيان أن ذلك الإسناد الذي انتهى إلى الصحابي- لم يصح.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

المُقدّمة

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَن يَهْدِه الله فلا مُضِلّ له، ومَن يُضلِل فلا هادي له، وأشهد أَنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد، فإن مِن أدقّ علوم السُّنة، وأَجَلّها قَدْرًا عِلم الجَرْح والتعديل؛ فهو أحد ركائز قَبول الحديث أو رده. وقد حَثّ العلماء منذ القِدَم على بذل الوُسع في الكشف عن مقاصد الأئمة في عباراتهم ومصطلحاتهم في جَرْح الرواة وتعديلهم.

من ذلك قول الذهبي: «والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث وعلله ورجاله. ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجَرْح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة. ثم أهم من ذلك أن نَعْلم بالاستقراء التام عُرْف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة» [(١)].

ومن لطيف ما نَبَّه إليه ابن كَثِير بعد أن نَقَل عن الخطيب البغدادي قوله: «أعلى العبارات في التعديل والتجريح أن يقال: حجة أو ثقة، وأدناها أن يقال: كذاب»[(٢)]، فقال ابن كَثِير: «وبَيْن ذلك أمور كثيرة يعسر ضبطها... وثَمّ اصطلاحات لأشخاص، ينبغي التوقيف عليها، من ذلك أن البخاري إذا قال في الرجل: «سكتوا عنه»، أو«فيه نظر» فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، لكنه لطيف العبارة في التجريح، فليُعْلَم ذلك... إلى أن قال: والواقف على عبارات القوم يَفهم مقاصدهم بما عُرِفَ من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك. والله الموفِّق»[(٣)].

كما قال السخاوي: «فمَن نظر في كتب الرجال، ككتاب ابن أبي حاتم المذكور، و«الكامل» لابن عَدِيّ، و«التهذيب» وغيرها، ظَفِر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها ووَضْع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغة

---

(١) الموقظة (ص:٨٢).
(٢) ينظر: الكفاية (ص: ٢٢).
(٣) الباعث الحثيث (٣١٧/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

واصطلاحًا؛ لكان حَسَنًا، وقد كان شيخنا [يعني ابن حجر] يلهج بذكر ذلك فما تَيَسَّرَ، والواقف على عبارات القوم يَفهم مقاصدهم؛ لِما عُرِفَ من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن تُرشِد إلى ذلك»[٤].

ومن هنا كانت رغبتي في أن أساهم في خدمة هذا المجال، واخترت أن يكون ذلك من خلال مصطلح من مصطلحات الإمام البخاري– رحمه الله– نظراً لِما تَمَيَّزَ به في معرفة أحوال الرواة ومروياتهم، مع فَهْم ثاقب وورع جَمّ؛ مما جَعَل لأحكامه على الرواة منزلة عظيمة بين أئمة هذا الفن؛ فاخترتُ أن أقوم بدراسة مقصده من قوله في ترجمة الراوي: (حديثه ليس بالقائم) حيث لم يُبيِّن البخاري مراده من ذلك. فكان هذا البحث الذي عنونته بـ(**مدلول مصطلح: «حديثه ليس بالقائم» عند الإمام البخاري، دراسة استقرائية تحليلية مقارنة**) راجية من الله تعالى التوفيق والسداد.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١– مكانة الإمام البخاري ومنزلته العلمية، وخبرته في أحوال الرواة ومروياتهم.

٢– الحاجة إلى المزيد من الدراسات حول مدلول مصطلحات الأئمة وألفاظهم في الجَرْح والتعديل؛ لِما لها من أثر كبير في الوصول إلى الحكم على الأحاديث قَبولًا وردًّا.

٣– أن الإمام البخاري لم يُفْصِح عن مراده من قوله: «ليس حديثه بالقائم» ولم أقف على مَن أَفْرَد هذا الموضوع بالدراسة.

أسئلة البحث:

– هل الرواة الذين قال البخاري فيهم هذه العبارة في مرتبة واحدة؟

– ما مدى تقارب قوله فيهم مع أقوال أئمة النقد الآخرين؟

– هل عَنَى بهذا القول نقد الراوي ذاته، أَم نَقْد حديثه؟

أهداف الموضوع:

١– معرفة إن كان الرواة الذين قال فيهم البخاري عبارة (حديثه ليس بالقائم) ونحوها في مرتبة واحدة، أم أنهم يتفاوتون في مراتبهم.

---

(٤) فتح المغيث (١١٤/٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

٢- معرفة أوجه الاختلاف والاتفاق بين قول البخاري، وبين أقوال غيره من الأئمة النقاد في هؤلاء الرواة.
٣- الكشف عن مدلول هذه العبارة عند الإمام البخاري.

الدِّراسات السّابقة:

بعد البحث والتقصي لم أجد أي دراسة تناولت مدلول هذا المصطلح عند الإمام البخاري.

حُدود البحْث:

الرواة الذين قال فيهم الإمام البخاري: (حديثه ليس بالقائم) وما شابهها من مشتقات هذه العبارة؛ كقوله: (إسناده ليس بالقائم)، و(حديثه ليس بقائم الإسناد)، و(ليس له كثير حديث قائم)، و(لم يُقِم حديثه) وذلك من كتبه: «التاريخ الكبير»، و«التاريخ الأوسط»، و«الضعفاء الصغير» ومن خلال مَن نَسَب إليه هذا القول في كتب الجرح والتعديل الأخرى(٥).

منهجي في البحث:

المنهج الاستقرائي: من خلال جمع واستقراء تراجم الرواة الذين قال فيهم البخاري: (حديثه ليس بالقائم) وما شابهها من مشتقات هذه العبارة، ودراسة حالهم، ودراسة الأحاديث التي صَرَّح بها البخاري في سياق قوله، أو أشار إليها غيره من الأئمة- إن وُجد- في حال لم يُصَرِّح الإمام البخاري بالحديث، بحيث تكون دراسة الحديث دون توسع، إنما بما يناسب المقام.

المنهج المقارن: من خلال مقارنة أقوال البخاري بأقوال غيره من النقاد في هؤلاء الرواة، ومروياتهم.

المنهج التحليلي: من خلال تحليل ما ظهر من نتيجة المقارنة، والوصول إلى تصور واضح لمدلول هذا المصطلح عنده ومرتبته.

وقد رَتَّبْتُ في الدراسة نصوصَ البخاري في هؤلاء الرواة بحَسَب ترتيب أسمائهم على حروف المعجم.

خطّة البحث:

وتتألف من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، كما يلي:

المقدمة: وفيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأسئلة البحث، وأهدافه، والدراسات السابقة، وحدود

---

(٥) إذا وَثَّقْتُ قوله من هذه الكتب دون ذكر موضعه في كتبه هو، فهذا يعني أني لم أجده فيها.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

البحث، ومنهجه، وخطته.

المبحث الأول: استعمال الأئمة النقاد لمصطلح (حديثه ليس بالقائم).

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية للرواة الذين أطلق عليهم الإمام البخاري مصطلح: (حديثه ليس بالقائم).

الخاتمة: وفيها أذكر أهم نتائج البحث، والتوصيات.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

المبحث الأول: استعمال الأئمة النقاد لمصطلح (حديثه ليس بالقائم).

لقد استَعمل بعض الأئمة المتقدمين هذا المصطلح، لكن ذلك لم يكن شائعًا بكثرة، ولم أجد هذا المصطلح منصوصًا عليه ضمن مباحث ألفاظ الجَرْح والتعديل، وبيان مراتبها في كتب علوم الحديث المشهورة(٦).

وكان أقدم مَن نُقل عنه هذا المصطلح فيما وقفتُ عليه هو ابن مَعِين، حيث نُقل عنه قوله في أوس بن حذيفة الثَّقَفي: «وحديثه عن النبي ﷺ في تحزيب القرآن حديث ليس بالقائم»(٧). وقوله في شهاب بن شُرْنُفَة: «ليس إسناده بالقائم»(٨).

ثم الإمام أحمد، حيث نُقل عنه قوله في أبي سلمة الخَوَّاص: «ليس حديثه بالقائم»(٩).

ثم البخاري، وتلاه بعد ذلك عدد من الأئمة ممن استعملوا هذا المصطلح.

وفيما يلي سأذكر أشهر مَن وقفتُ عليهم حتى زمن ابن الصلاح.

فمِن أبرزهم الترمذي في «جامعه» حيث استعمله في بضعة مواضع من «جامعه» ومن ذلك حديث رواه من طريق محمد بن رُكَانة، أن رُكَانة صارع النبيَّ ﷺ فصرعه النبيُّ ﷺ، قال ركانة: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: « **إِنَّ فَرْقَ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ العَمَائِمُ عَلَى القَلاَنِسِ**»(١٠).

قال الترمذي: «هذا حديث غريب، وإسناده ليس بالقائم، ولا نعرف أبا الحسن العسقلاني، ولا ابن رُكَانة»(١١).

وممن استَعمل هذا المصطلح أيضًا أبو حاتم، مِن ذلك قوله في عبد الخبير، عن أبيه، عن جده ثابت بن قيس ﷺ: «حديثه

---

(٦) يُنْظَر: الجَرْح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٧/٢)، والكفاية للخطيب (ص:٢٣)، ومقدمة ابن الصلاح (ص:٦١)، والتقييد والإيضاح للعراقي (ص:١٥٧)، وفتح المغيث للسخاوي (٣٦١/١)، وتدريب الراوي للسيوطي (٣٤٢/١).

(٧) الاستيعاب لابن عبد البر (١٢٠/١). ولم أجده فيما وقفتُ عليه من كتب ابن مَعِين المطبوعة.

(٨) ميزان الاعتدال للذهبي (٢٨٢/٢)، وأما في المطبوع من تاريخ ابن مَعِين –رواية الدُّوري– (١٥٥/٢): "شهاب بن شرنقة [هكذا بالقاف]، يَروي عنه عفان" اهـ. وضبطه ابن ناصر الدين: "شُرْنُفَة" أي: بالفاء. يُنْظَر: توضيح المشتبه (٣٢٢/٥).

(٩) ميزان الاعتدال للذهبي (٥٣٢/٤). ولم أجده فيما وقفتُ عليه من كتب الإمام أحمد المطبوعة.

(١٠) القلانس: جمع قَلَنْسُوة وقُلَنْسِيَة، من ملابس الرُّؤوس، معروف. ينظر: لسان العرب (١٨١/٦) مادة (قلس).

(١١) جامع الترمذي (ح١٧٨٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

ليس بالقائم، منكر الحديث»[١٢].

وأما النَّسَائي، فقد نُقل عنه قوله في إسناد حديث- من طريق أبي ريحانة عن سَفِينة مولى رسول الله ﷺ، أن النبي ﷺ كان يتوضأ بالمُدّ...- نُقل عنه أنه قال: «وهذا الإسناد ليس بالقائم»[١٣].

وكذلك استَعمل الساجي هذا المصطلح، كما في قوله في شرقي الجُعْفي: «ضعيف، يُحَدِّث عنه شُعبة، له حديث واحد ليس بالقائم»[١٤].

وممن استَعمل هذا المصطلح- أيضًا- العُقَيْلي، من ذلك قوله في عمر بن صبيح: «عن الأحنف بن قيس، حديثه ليس بالقائم، وليس بمعروف بالنقل، ولا يبين سماعه من الأحنف»[١٥].

كما استعمله ابن أبي حاتم في ترجمة الصحابي عبد الرحمن بن سَنَّة ﷺ، فقال: «روى عن النبي ﷺ حديثًا ليس إسناده بالقائم؛ لأن راوية إسحاق بن أبي فروة»[١٦].

وكذلك الأزدي، كما في قوله في أُبَيّ بن عمارة الأنصاري: «لا نحفظ أن أحدًا روى عنه، إلا أيوب بن قَطَن، حديثه ليس بالقائم، في متنه نظر، وفي إسناده نظر»[١٧].

وممن أكثر من استعمال هذا المصطلح أبو أحمد الحاكم الكبير، كما في قوله في إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة: «حديثه ليس بالقائم...سمعتُ أبا الحسين الغازي يقول: سمعتُ محمد بن إسماعيل البخاري يقول: إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي منكر الحديث»[١٨].

---

(١٢) الجَرْح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٨/٦).
(١٣) ذخيرة الحفاظ لابن طاهر المقدسي (١٧٩٥/٣).
(١٤) تاريخ بغداد (٣٨٤/١٠).
(١٥) ضعفاء العُقيلي (١٧٥/٣).
(١٦) الجَرْح والتعديل (٢٣٨/٥)
(١٧) المخزون (ص ٤٥).
(١٨) الأسامي والكنى (٢٧٥/١).

وقال الدارقطني في شرقي الجعفي: «له حديث واحد ليس بالقائم»(١٩).

كما استَعمل هذا المصطلح ابن عبد البر، من ذلك قوله في ترجمة عريب المليكي: «روى عنه ابنه عبد الله بن عريب، ليس حديثه بالقائم»(٢٠).

وأما في ترجمة إبراهيم الطائفي، فقد ذَكَر حديث النبي ﷺ: «**قَابِلُوا النِّعَالَ**». ثم قال معقبًا: «لم يَرْوِ عنه غير ابنه عطاء، وإسناد حديثه ليس بالقائم، ولا مما يُحتج به... وحديثه مرسل عندي، والله أعلم»(٢١).

ونُقل عن ابن الصلاح قوله في حديث أبي أُمامة ﷺ في تلقين الميت بعد دفنه: «هذا الحديث إسناده ليس بالقائم، ولكنه (يعتضد) بشواهد وبعمل أهل الشام به قديمًا»(٢٢).

قلت: فيلاحظ من خلال ما تقدم ما يلي:

١- أن هذا المصطلح يأتي مُفسَّرًا تارة بما يبين سبب الجَرْح، وتارة يأتي مجردًا دون تفسير من الإمام لسبب وصف الراوي بأن إسناد حديثه ليس بالقائم.

٢- هناك تنوع في الحالات التي ظهر فيها من خلال السياق سبب إطلاقهم هذا المصطلح، كأن يكون السبب وجود راوٍ مجهول في السند، أو أن الحديث منكر، أو أن الراوي يَروي المناكير وما لا يُتابَع عليه، أو أن الراوي ضعيف وليس له سوى هذا الحديث، أو أنه غير معروف في الرواية ولم يُصَرّح بالسماع، أو أن إسناد الحديث مما لا يُحتج به وفيه إرسال، أو أن في إسناده ومتنه نظرًا دون تحديد وجه علته.

٣- هناك حالات يُصَرّح فيها الإمام بذكر متن الحديث الموصوف بقوله: «إسناده ليس بالقائم» دون ذكر إسناده، وهناك حالات يَذكر فيها الحديث بإسناده ومتنه، وهناك حالات يكون الوصف مطلقًا دون تعيين حديث.

---

(١٩) المؤتلف والمختلف (٩٢/٢).
(٢٠) الاستيعاب (١٢٣٩/٣).
(٢١) المرجع السابق (٦١/١).
(٢٢) البدر المنير لابن الملقِّن (٣٣٨/٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

٤- تعددت الحالات[٢٣] التي تشير إلى قلة مرويات الراوي، حيث لم يُعْرَف أو يشتهر إلا بهذا الحديث الذي وصفه الإمام الناقد بأن إسناده غير قائم.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية للرواة الذين أَطْلَق عليهم الإمام البخاري مصطلح (حديثه ليس بالقائم)

بَلَغ عدد الرواة الذين وقفتُ عليهم ممن أَطْلَق عليهم البخاري هذا المصطلح ستة عَشَر راويًا، وفيما يلي دراسة حالهم، وما قاله البخاري فيهم، والموازنة بين قوله وبين أقوال الأئمة النقاد في هؤلاء الرواة.

١- **قال البخاري: «حُصَيْن، والد داود بن حُصَيْن، مولى عثمان بن عفان ﷺ، عن أبي رافع، روى عنه ابنه داود، مدني، حديثه ليس بالقائم»**[٢٤].

وقال في موضع آخر: «حديثه ليس في وجه صحيح»[٢٥].

ونَقَل العُقَيْلي بسنده إلى البخاري قوله: «في حديثه نظر»[٢٦].

ترجمة الراوي:

حُصَيْن، والد داود بن الحُصَيْن، القرشي الأموي المدني، مولى عمرو بن عثمان بن عفان (ق)[٢٧].

قال ابن عَدِي: لا أعلم يَروي عنه غير ابنه داود.

---

(٢٣) منه ما ذكرته فيما تقدم، ومنه ما وقفت عليه ولم أنقله هنا من باب الاختصار والاكتفاء بما تقدم.
(٢٤) الضعفاء الصغير (ص:٣٧).
(٢٥) التاريخ الكبير (٧/٣).
(٢٦) ضعفاء العُقيلي (٣١٥/١).
(٢٧) ذَكَر المِزّي أن ابن ماجه روى له حديثًا واحدًا.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

وقال أبو حاتم: ليس حديثه بالقائم [ضعيف].

وقال ابن حِبان: كان ممن اختَلط في آخر عمره، حتى كان لا يَدرِي ما يُحَدِّث [به]، واختَلط حديثه القديم بحديثه الأخير، فاستَحق الترك.

وقال مغلطاي: وذَكَره البلخي، والعُقيلي، وأبو بشر الدولابي، وأبو محمد بن الجارود، وأبو العرب في جملة «الضعفاء». وقال الذهبي: ضُعِّف. وقال في موضع آخَر: هو متماسك. وقال في موضع آخر-أيضًا- كما سيأتي قريبًا: مجهول. وقال ابن حجر: لَيِّن الحديث(٢٨).

قلت: خلاصة حاله أنه ضعيف، ولم يَرِد عن أحد تضعيفه إلى حد الترك سوى ابن حبان، وقد عُرِف بشدته في الجَرْح. وأما البخاري وتَبِعه أبو حاتم، فوَصَفا حديثه كما تقدم بأنه ليس بالقائم، وزاد أبو حاتم: ضعيف.

وقول البخاري نَقَله عنه ابن طاهر المقدسي(٢٩) في حديث: سُئل رسول الله ﷺ: **«أيُتوضأ بما أَفْضَلَتِ الحُمُر، وبما أَفْضَلَتْهُ السباع؟»**. ثم قال ابن طاهر: «رواه حُصَيْن والد داود بن حُصَيْن، عن جابر بن عبد الله، أن رسول الله ﷺ سُئل... رواه إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود، عن أبيه. قال البخاري: حديثه ليس بمستقيم. يعني حُصَيْنًا» انتهى قوله.

والحديث بتمامه: أن رسول الله ﷺ سُئل: أيُتوضأ بما أَفْضَلَتِ الحُمُر؟ فقال: **«نَعَمْ، وَبِمَا أَفْضَلَتِ السِّبَاعُ كُلُّهَا»**.

أخرجه الشافعي واللفظ له(٣٠)، وأخرجه عبد الرزاق(٣١)- ومن طريقه الدارقطني(٣٢) - ولفظه: «أن الرسول ﷺ توضأ بما أَفْضَلَتِ السباع».

---

(٢٨) تُنظَر ترجمته في: الجرح والتعديل (١٩٩/٣)، وضعفاء العُقيلي (٣١٥/١)، والمجروحين (٢٧٠/١)، والكامل (٣٠٢/٣)، وتهذيب الكمال (٥٥١/٦)، والتراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال (ص:٢١٥)، والكاشف (٣٤٠/١)، وميزان الاعتدال (٥٥٥/١)، والتقريب (ص:١٧١).

(٢٩) ذخيرة الحفاظ (١٤٣٧/٣).

(٣٠) الأُم (٢٠/١).

(٣١) مصنف عبد الرزاق (٧٧/١ ح ٢٥٢).

(٣٢) سُنن الدارقطني (١٠١/١ح ١٧٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

وأخرجه ابن عَدِيّ(٣٣) –ومن طريقه البيهقي(٣٤)– عن إبراهيم بن علي الموصلي، عن بِسْطام بن جعفر بن مختار. بنحو حديث الشافعي.

ثلاثتهم: (الشافعي، وعبد الرزاق، وبسطام بن جعفر بن مختار) عن إبراهيم بن محمد [وهو ابن أبي يحيى] عن داود بن الحُصَيْن، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله – رضي الله عنهما– مرفوعًا.

وقال ابن عَدِيّ: «ولحُصَيْن غير هذا الحديث يرويه عنه ابنه، ولا أعلم يَروِي عنه غير ابنه داود، وداود حَدَّث عنه مالك، وهو متماسك لا بأس به، وهذا الذي ذَكَرْتُه البلاء فيه من إبراهيم بن أبي يحيى، لا من حُصَيْن ولا ابنه داود».

وقال الدارقطني عقب روايته للحديث: «إبراهيم هو ابن أبي يحيى: ضعيف. وتابعه إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، وليس بالقوي في الحديث».

وهذه المتابعة أخرجها الإمام الشافعي(٣٥) – ومن طريقه الدارقطني(٣٦) ومن طريق الدارقطني: البيهقي(٣٧)– قال: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن أبي حبيبة، أو ابن حبيبة– شَكَّ الربيع– عن داود بن الحُصَيْن، عن جابر بن عبد الله – رضي الله عنهما– عن النبي ﷺ أنه سُئل: أنتوضأ بما أَفْضَلَتِ الحُمُر؟ قال: «**نَعَمْ، وَبِمَا أَفْضَلَتِ السِّبَاعُ كُلُّهَا**».

إلا أن في سند الدارقطني والبيهقي زيادة والد داود بن الحُصَيْن، بين داود وجابر ﷺ! مع أنهما من طريق الشافعي، وكما هو ملاحظ فإن سند الشافعي في كلا كتابيه المتقدمَين منقطع، فهو من رواية داود بن حُصَيْن عن جابر.

وقال الدارقطني: ابن أبي حبيبة ضعيف أيضًا، وهو إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة.

وأضاف الذهبي بعد أن أورد رواية الشافعي المتقدمة، فقال: «ابن أبي حبيبة– هو إبراهيم، واهٍ – وتابعه إبراهيم بن أبي

---

(٣٣) كتاب التراجم الساقطة من الكامل، (ص:٩٨).
(٣٤) السُّنن الكبرى (٣٧٨/١ ح ١١٧٩).
(٣٥) مسند الشافعي (٣٠/١ ح٩)، والأُم (٢٠/١).
(٣٦) سُنن الدارقطني (١٠١/١ ح١٧٦).
(٣٧) السُّنن الكبرى (٣٧٩/١ ح١١٨٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

يحيى، وهو ضعيف، وداود له مناكير، وأبوه مجهول»[٣٨]. وضَعَّف النووي هذا الحديث [٣٩].

وقال ابن الملقِّن: «حاصل ما يُعَلَّل به هذا الحديث وجهان:

أحدهما: الاختلاف في إسناده، حيث رُوي عن داود بن الحصين، عن جابر، وعن داود عن أبيه، عن جابر كذلك... قال الإمام الرافعي في «شرح المسند»: فيشبه أن تكون الرواية الأولى مرسلة. قال: ويدل عليه أنهم لم يذكروا في تعريف داود بن الحصين روايته عن جابر، ولا غيره من الصحابة...»[٤٠].

ثم ذَكَر ابن الملقِّن الوجه الثاني لإعلال الحديث، فقال: «أن في إسناده جماعة تُكلِّم فيهم...» فذَكَر إبراهيم بن أبي يحيى، وشيخ الشافعي: سعيد بن سالم، وابن أبي حبيبة، ووالد داود.

قلت: من خلال ما تقدم فقد ظهر أن ضعف الحديث ليس مقصورًا على سبب واحد، بل اجتمعت فيه عدة أسباب، ومِن ثَم يصعب تحميل ضعفه على حُصَيْن وحده، ولا سيما وقد قال ابن عَدِيّ كما تقدم: «البلاء فيه من إبراهيم بن أبي يحيى، لا من حُصَيْن ولا ابنه داود».

كما أن الدارقطني عَلَّق على الحديث بذكر ضعف كُلٍّ مِن إبراهيم بن أبي يحيى ومتابعه ابن أبي حبيبة.

وأما الذهبي فبعد أن أورد الحديث وذَكَر ضعف المذكورَين آنفًا، أضاف فقال: «وداود له مناكير، وأبوه حُصَيْن مجهول»! وسبق أن نقلتُ قولًا آخَر للذهبي في ترجمة حُصَيْن الماضية، حيث قال: (ضُعِّف).

وعلاوة على تعدد الرواة المتكلم فيهم، ففي السند اختلاف من حيث الانقطاع والاتصال، كما أشرتُ سابقًا.

وعَوْدًا على قول البخاري في حُصَيْن: «حديثه ليس بالقائم» فقد يكون مراد البخاري أن هذا الحديث الذي عُرِف به في الوضوء حديث غير صحيح، وكما قال في عبارته الأخرى: حديثه ليس في وجه صحيح. وقوله- أيضًا-: في حديثه نظر. وقد يكون مراده ضعف حُصَيْن عمومًا، وأن مروياته تدل على ذلك. وهذا هو الأقرب بقرينة تضعيف العديد من الأئمة له، والله أعلم.

---

(٣٨) تنقيح التحقيق (١/٢٢).
(٣٩) المجموع (١/١٧٣).
(٤٠) البدر المنير (١/٤٦٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

٢- قال البخاري: خالد بن محمد بن زُهير المخزومي، روى عنه صالح بن أبي الأخضر، ولم يُقِم حديثه(٤١).

ترجمة الراوي:

ذَكَره ابن حِبان في الثقات، وقال: يَروِي المراسيل. وذَكَره أبو زُرْعَة في الضعفاء. وقال أبو حاتم: هو مجهول، لا يُشتغل به(٤٢).

وأما العُقَيْلي، فبعد أن نَقَل قول البخاري: «**لم يُقِم حديثه**» قال: وهذا الحديث... – فرواه من طريق معاذ بن معاذ، عن صالح بن أبي الأخضر، عن خالد بن محمد بن زهير بن أبي أُمية، عن مولاة لهم، عن جدتها-: «أن الحسن والحسين قدما مكة مُعتمِرَين، فطافا بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم ارتحلا من مكانهما، فرجعا ليلًا». قال العُقيلي: «لا يُتابَع عليه، ولا يُعْرَف إلا به عنه»(٤٣).

وقد أَخْرَج هذا الحديث ابن أبي شيبة(٤٤) عن ابن مهدي، عن صالح بن أبي الأخضر، به، بنحوه(٤٥).

والخلاصة: أن هذا الراوي مجهول كما قال أبو حاتم، وليس له غير هذا الحديث الذي لم يُتابَع عليه، ولم يُعْرَف إلا به، كما ذَكَر العُقيلي، وبهذا يتضح قول البخاري: "لم يُقِم حديثه" ففيه إشارة منه إلى حال الراوي من خلال روايته التي لم يُتابَع عليها.

٣- قال البخاري: دُرُسْت بن زياد الرَّقَاشي البصري، عن الرَّقَاشي، حديثه ليس بالقائم(٤٦).

ترجمة الراوي:

---

(٤١) التاريخ الكبير (١٧١/٣)، والضعفاء الصغير (ص:٤٣).

(٤٢) تُنْظَر ترجمته في: الضعفاء وأجوبة أبي زُرْعَة على سؤالات البرذعي (٦١٣/٢)، والجَرْح والتعديل (٣٥٠/٣)، والثقات (٢٦٣/٦)، وميزان الاعتدال (٦٣٩/١).

(٤٣) ضعفاء العُقيلي -ت: حمدي السلفي- (٣٦١/١). [اعتمدت في جميع البحث طبعة دار الكتب العلمية لضعفاء العُقيلي، ولكن وجدتُ فيها سقطًا في كلام العُقيلي في هذه الترجمة، واستدركته من طبعة دار الصميعي، بتحقيق: حمدي السلفي].

(٤٤) مصنف ابن أبي شيبة (٧١/٤ ح١٥٨٢٨).

(٤٥) لم أستطع أن أجد الحديث في غيره من المصادر التي بحثت فيها.

(٤٦) التاريخ الكبير (٢٥٣/٣)، والتاريخ الأوسط (٢٦٥/٢)، والضعفاء الصغير (ص:٤٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

دُرُسْت بن زياد الرَّقَاشي البصري، العنبري، ويقال: القُشَيْري، أبو الحسن القَزَّاز (د ق) (٤٧).

ضَعَّفه أبو داود، وذَكَره الدارقطني في كتابه الضعفاء. وقال النَّسَائي: ليس بالقوي.

وأما ابن عَدِيّ فقد قال بعد أن روى بضعة أحاديث من طريقه: «وهذه الأحاديث لدُرُسْت عن يزيد الرَّقَاشي، عن أنس، فيما ينفرد به دُرُسْت عن يزيد، ومنها ما قد شورك فيه، ولدُرُسْت غير هذه الأحاديث عن يزيد، وعن غيره قليل، وأرجو أنه لا بأس به».

بينما قال العُقيلي- بعد أن روى حديثًا من طريق دُرُسْت بن زياد- قال: «لا يُتابَع دُرُسْت عليه»(٤٨).

وقال ابن مَعِين: لا شيء.

وقال أبو حاتم: حديثه ليس بالقائم، عامة حديثه عن يزيد الرَّقَاشي، ليس يمكن أن يُعتبَر بحديثه.

وقال أبو زُرْعَة: واهي الحديث.

وقال ابن حِبان: دُرُسْت بن زياد العنبري، أبو الحسن، من أهل البصرة، وهو الذي يقال له: دُرُسْت بن حمزة القزاز، يَروِي عن مطر الوراق ويزيد الرَّقَاشي... روى عنه خليفة بن خياط، كان منكر الحديث جدًّا، يَروي عن مطر وغيره أشياء تتخايل إلى من يسمعها أنها موضوعة، لا يحل الاحتجاج بخبره.

ويُلاحَظ أن ابن حِبان جَعَل دُرُسْت بن حمزة الراوي عن مطر الوراق، ودُرُسْت بن زياد- واحدًا، وهذا خلاف ما كان من جماعة من الأئمة، حيث فرقوا بينهما، مثل: البخاري، وأبي حاتم، وابن عدي، والدارقطني. وقال ابن حجر في التهذيب: وهو الصواب.

وقال ابن حجر في دُرُسْت بن زياد: ضعيف، من الثامنة(٤٩).

---

(٤٧) روى كل منهما حديثًا واحدًا عنه.

(٤٨) سيأتي الكلام عن هذا الحديث قريبًا، وسيظهر أن لدُرُسْت مُتابِعًا له على هذا الحديث.

(٤٩) تُنظَر ترجمته في: الجرح والتعديل (٤٣٧/٣)، والضعفاء والمتروكين للنَّسَائي (ص:١٧)، وضعفاء العُقيلي (١٦١/٢)، والمجروحين (٢٩٣/١)، والكامل (١٠٢/٣)، والضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص:٢٠٥)، وتعليقات الدارقطني على المجروحين (ص:٩٧)، والكاشف (٣٨٤/١) وتهذيب التهذيب (١٨١/٣)، والتقريب (ص:٢٠١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

وأشهر حديثين عُرِف بهما دُرُسْت(٥٠): ما أخرجه أبو داود(٥١)- واللفظ له- والعُقيلي(٥٢)، كلاهما: من طريق دُرُسْت بن زياد، عن أبان بن طارق، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **«مَنْ دُعِيَ فَلَمْ يُجِبْ، فَقَد عَصَى اللَّهَ ورَسُولَهُ، وَمَنْ دَخَلَ عَلَى غَيْرِ دَعْوَةٍ دَخَلَ سَارِقًا، وَخَرَجَ مُغِيرًا»**(٥٣).

وقال العُقيلي: **«**وقد روى أبان بن طارق- وهو شيخ مجهول- عن نافع، عن ابن عمر... وروى عنه دُرُسْت بن زياد، ولا يُتابَع دُرُسْت عليه**»**(٥٤).

إلا أني وَجَدْتُ لدُرُسْت مُتابِعًا له، وهو خالد بن الحارث الهُجَيْمي (ع) وهو ثقة ثبت (٥٥)، أخرجه ابن عَدِيّ(٥٦)من طريق سَوَّار بن عبد الله، عن خالد بن الحارث، عن أبان، به، بمثله. فبقيت العهدة على أبان بن طارق.

قال أبو زُرْعَة: شيخ مجهول(٥٧). وقال ابن عَدِيّ: هذا- أي: أبان بن طارق- لا يُعْرَف إلا بهذا الحديث، وهذا الحديث معروف به، وله غير هذا الحديث، لعله حديثان أو ثلاث، وليس له أنكر من هذا الحديث(٥٨).

---

(٥٠) يُنْظَر: ميزان الاعتدال، للذهبي (٢٦/٢).

(٥١) سُنن أبي داود، (ح٣٧٤١).

(٥٢) ضعفاء العُقيلي (١٦١/٢).

(٥٣) وحديث ابن عمر أصله في الصحيحين، من حديث مالك عن نافع عنه، بلفظ: «**إذا دُعِيَ أحدكم**» ولمسلم عن جابر مرفوعًا: «**إذا دُعِيَ أحدكم إلى طعام فليجب، فإن شاء طَعِم وإن شاء تَرَك**». التلخيص الحبير (٤١٢/٣).

(٥٤) ضعفاء العُقيلي (١٦١/٢).

(٥٥) تقريب التهذيب (٢٥٦/١).

(٥٦) الكامل (٧٠/٢).

(٥٧) الجَرْح والتعديل (٣٠١/٢).

(٥٨) الكامل (٣٩٠/١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

وأما الحديث الثاني من أشهر أحاديث دُرُسْت، فهو ما أخرجه الطيالسي(٥٩) عن دُرُسْت، عن يزيد بن أبان الرَّقَاشي، عن أنس ﷺ: قال النبي ﷺ: **«إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ ثَوْرَانِ عَقِيرَانِ(٦٠) فِي النَّارِ»**.

وأخرجه الطحاوي(٦١) من طريق دُرُسْت، به.

وقال ابن الجوزي: هذا لا يصح(٦٢).

وأما السيوطي فقد تَعَقَّبَ قول مَن قال: **«دُرُسْت ليس بشي»** فقال: لم يُتهم بكذب... – ثم ذَكَر أقوال النَّسَائي والدارقطني وابن عَدِيّ، إلى أن قال–: **«وله مُتابع جليل...»**(٦٣)، فذَكَر السيوطي متابعة حماد بن سلمة لدُرُسْت، والتي أخرجها أبو الشيخ(٦٤)من طريق حماد بن سلمة، عن يزيد الرَّقَاشي، به.

وقال ابن عرَّاق: **«رجاله ثقات... وأَصْله في «صحيح البخاري»** باختصار، ولفظه: "الشمس والقمر مُكوَّران يوم القيامة**»**(٦٥).

قلت: ولكن في إسناد أبي الشيخ: يزيد الرَّقَاشي، قال عنه الإمام أحمد: كان منكر الحديث، وكان شُعبة يَحمل عليه. وقال ابن حجر: ضعيف(٦٦).

وبالنظر فيما تقدم حول دُرُسْت يتضح ما يلي:

١– أن من الأئمة مَن ضَعَّف دُرُسْت بن زياد، ومنهم مَن وَهَّاه.

---

(٥٩) مسند الطيالسي (٣/٥٧٤).

(٦٠) العَقِير: المعقور. وعَقَر الفرسَ والبعير بالسيف: قَطَعَ قوائمَه. ينظر: لسان العرب (٤/٥٩٢) مادة (عقر).

(٦١) شرح مشكل الآثار (١/١٧٢).

(٦٢) الموضوعات (١/١٤٠).

(٦٣) اللآلئ المصنوعة (١/٧٥).

(٦٤) العظمة (٤/١١٥٩).

(٦٥) تنزيه الشريعة (١/١٩٠).

(٦٦) الجَرْح والتعديل (٩/٢٥٢)، والتقريب (٥٩٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

٢- أن ابن عَدِيّ - بعد أن روى له بضع روايات- قال: «أرجو أنه لا بأس به» وهي عبارة تليين خفيفة. وعَبَّر عن ذلك الذهبي بقوله: «مَشَّاه ابن عدي»(٦٧).

٣- أن عبارة أبي حاتم شابهت عبارة البخاري في قوله: «حديثه ليس بالقائم».

٤- أن مِن أبرز الأحاديث التي عُرِف بها لم يكن دُرُسْت الراوي الضعيف الوحيد الذي في الإسناد، فلا نستطيع أن نُحَمِّله وحده سبب رد الحديث، خاصة وقد عُرِف أن عامة حديثه عن الرَّقَاشي، كما ذَكَر ذلك أبو حاتم فيما تقدم. وعَرَّفه البخاري في «تاريخه» بعد ذكر اسم دُرُسْت فقال: عن الرَّقَاشي، حديثه ليس بالقائم. والرَّقَاشي منكر الحديث، ضعيف كما أشرتُ سابقًا.

وأَخْلُص مما سبق: أن دُرُسْت ضعيف، لكن لم يشتد ضعفه للحد الذي يُترك الاعتبار به... بل إن النَّسَائي- وقد عُرِف بتشدده- قال عنه: ليس بالقوي. فلم يُشَدِّد في تضعيفه.

٤- قال الإمام البخاري في ترجمة الصحابي ذي الأصابع ﷺ: «قال الهيثم بن خارجة: حدثنا ضَمْرة بن ربيعة الفلسطيني، مولى علي بن أبي حملة- وعلي مولى آل عُتبة بن ربيعة – عن عثمان بن عطاء، عن أبي عِمران- وهو سليمان مولى أبي الدرداء- عن ذي الأصابع قال: قلنا: يا رسول اللَّه... إسناده ليس بالقائم»(٦٨). اهـ.

ترجمة الراوي:

ذو الأصابع التميمي، ويقال: الخُزَاعي، ويقال: الجُهَني.

له صحبة، روى عنه أبو عِمران الفلسطيني، سَكَن بيت المقدس. روى عن النبي ﷺ في فضل بيت المقدس والشام(٦٩).

وهذا الحديث الذي أورده البخاري في ترجمته مداره على عثمان بن عطاء، وقد اختُلف عنه على ثلاثة أوجه:

- **الوجه الأول: مَن رواه عن عثمان بن عطاء، عن أبي عِمران، بدون واسطة بينهما.**

---

(٦٧) الكاشف (٣٨٤/١).

(٦٨) التاريخ الكبير (٢٦٤/٣).

(٦٩) تُنْظَر ترجمته في: الجرح والتعديل (٤٤٦/٣)، والاستيعاب لابن عبد البر (٤٦٧/٢)، وأسد الغابة لابن الأثير (١٨/٢).

أخرجه البخاري في الموضع السابق. وأخرجه أبو نُعَيْم(٧٠) من طريق أحمد بن الحسن. وأخرجه في نفس الموضع من طريق إسماعيل بن عبد الله، عن نُعَيْم.

ثلاثتهم: (البخاري، وأحمد بن الحسن، ونُعَيْم) عن الهيثم بن خارجة، عن ضَمْرة بن ربيعة، عن عثمان بن عطاء، عن أبي عمران، عن ذي الأصابع ﷺ، قال: قلنا: يا رسول الله، إن ابتُلينا بالبقاء بعدك، فأين تأمرنا؟ قال: **« فَعَلَيْكُ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ فَلَعَلَّهُ يُولَدُ لَكَ بِهَا ذُرِّيَّةٌ يَغْدُونَ إِلَى ذَلِكَ الْمَسْجِدِ وَيَرُوحُونَ»**.

وأخرجه ابن عَدِيّ(٧١) من طريق أبي عُمَيْر بن النحاس– وهو عيسى بن محمد– وأحمد بن أبي العباس، قرنهما، كلاهما عن ضَمْرة، به، بنحوه.

وأخرجه عبد الله بن الإمام أحمد(٧٢)– ومن طريقه الطبراني(٧٣)، وأبو نُعَيْم(٧٤)– عن أبي صالح الحَكَم بن موسى بنحوه.

أربعتهم: (الهيثم بن خارجة، وأبو عمير بن النحاس، وأحمد بن أبي العباس، والحكم بن موسى)، عن ضمرة، به.

● **الوجه الثاني: مَن رواه عن عثمان بن عطاء، عن زياد بن أبي سودة، عن أبي عمران.**

وهذا الوجه رواه هشام بن عمار، عن محمد بن شُعيب، ولكن اختُلف فيه على هشام بن عمار على وجهين، كالتالي:

الأول: مَن رواه عن هشام بزيادة (زياد بن أبي سودة) فقط، بين عثمان وأبي عمران.

أخرجه الطبراني(٧٥)– ومن طريقه الضياء المقدسي(٧٦) عن أحمد بن المعلى.

وأخرجه ابن الجوزي(٧٧) من طريق عبد الله بن محمد بن مسلم.

---

(٧٠) معرفة الصحابة (٢/١٠٣١ح ٢٦١٦).
(٧١) الكامل (٣/١١٩).
(٧٢) زوائده على المسند (٢٧/١٩٠ح ١٦٦٣٢).
(٧٣) المعجم الكبير (٤/٢٣٨ح ٤٢٣٨).
(٧٤) معرفة الصحابة (٢/١٠٣١ح ٢٦١٧).
(٧٥) المعجم الكبير (٤/٢٣٨ ح ٤٢٣٧).
(٧٦) فضائل بيت المقدس، (ص ٦٨).
(٧٧) فضائل القدس، (ص ٩٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

وأخرجه البغوي(٧٨) من طريق أبي أيوب الدمشقي.

ثلاثتهم: (أحمد بن المعلى، وعبد الله بن محمد بن مسلم، وأبو أيوب الدمشقي) عن هشام بن عمار، عن محمد بن شُعيب، عن عثمان بن عطاء، عن زياد بن أبي سودة، عن أبي عمران، عن ذي الأصابع ﷺ، مرفوعًا، بنحوه.

والثاني: مَن رواه عن هشام بن عمار، بزيادة والد عثمان بن عطاء بينه وبين (زياد بن أبي سودة).

أخرجه ابن عَدِيّ(٧٩)عن الحسن بن سفيان.

وأخرجه أبو نُعَيْم(٨٠) من طريق الحسن بن محمد بن سليمان.

كلاهما: (الحسن بن سفيان، والحسن بن محمد بن سليمان) عن هشام بن عمار، عن محمد بن شُعيب، عن عثمان بن عطاء، عن أبيه، عن زياد بن أبي سودة، به، بنحوه.

●**الوجه الثالث: مَن رواه عن عثمان، عن أبيه عطاء، عن أبي عمران.**

ذَكَره ابن سعد(٨١) فقال: «قال الوليد بن مسلم: حدثنا عثمان بن عطاء، عن أبيه، عن أبي عمران، عن ذي الأصابع ﷺ، قال: قلت: يا رسول الله...» [فذَكَر الحديث بنحوه].

وبالنظر فيما تقدم يُلاحَظ ما يلي:

١- مدار الحديث على عثمان بن عطاء الخُرَاساني، وقد ضَعَّفه عدد من الأئمة، كالإمام مسلم، وابن مَعِين، والدارقطني... وغيرهم. وقال عمرو بن علي: منكر الحديث. وقال ابن عَدِيّ: هو ممن يُكتَب حديثه (٨٢).

---

(٧٨) شرح السُّنة (٢١١/١٤ح٤٠١٠).

(٧٩) الكامل (١١٩/٣).

(٨٠) معرفة الصحابة (١٠٣١/٢ح٢٦١٥).

(٨١) الطبقات الكبرى (٤٢٤/٧).

(٨٢) ينظر: الكامل (٢٩٣/٦)، وميزان الاعتدال (٤٨/٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

وفي ترجمة الصحابي ذي الأصابع ﷺ قال ابن عَدِيّ: «وذو الأصابع هذا يُعْرَف بهذا الحديث، ومدار هذا الحديث على عثمان بن عطاء الخُرَاساني، مع اختلاف في إسناده، وهو من أسانيد أحاديث شيوخ الشاميين، صالح مستقيم، ولا يُعْرَف إلا بهذا»(٨٣).

٢- أن الراجح فيما رُوي عن هشام بن عمار هو الوجه الأول عنه -أي: بزيادة (زياد بن أبي سودة) بين عثمان بن عطاء، وأبي عمران-. حيث رواه ثلاثة عن هشام بن عمار، بينما روى الوجه الآخَر عنه اثنان.

وقد رَجَّح الوجه الأول عن هشام الإمامُ البغوي، فقد ذَكَر ابن حجر إسناد عبد الله بن الإمام أحمد وقول البخاري: ليس بالقائم. ثم قال: «وأخرجه البغويّ(٨٤)، وزاد في إسناده بين عثمان وأبي عمران رجلًا، وهو زياد بن أبي سودة... وقال البغويّ: رواه الوليد بن مسلم، عن عثمان بن عطاء، عن أبيه، عن عمران(٨٥)، عن ذي الأصابع. **والذي قبله أَوْلى بالصواب**»(٨٦). اهـ.

٣- أن الوجه الثالث رواه الوليد بن مسلم، والوليد يدلس تدليس التسوية(٨٧). ويُلاحَظ في سنده المذكور سابقًا أنه قد صَرَّح بالسماع عن شيخه فقط، وأما باقي السند فكان معنعنًا، فلا يُؤْمَن من تدليسه فيها.

ومن خلال جميع ما تقدم تَظهر أسباب قول البخاري في وصف حديث ذي الأصابع من طريق عثمان بن عطاء عن أبي عمران، بأن إسناده ليس بالقائم، وذلك لوجود السقط بين عثمان بن عطاء وأبي عمران، فضلًا عن حال عثمان نفسه، واختلاف الأوجه المروية عنه. والله أعلم.

---

(٨٣) الكامل (١١٩/٣).
(٨٤) تقدم آنفًا في تخريج الوجه الأول عن هشام بن عمار.
(٨٥) هكذا في المطبوع، فالظاهر وجود سقط، والصواب عن أبي عمران، بإضافة (أبي).
(٨٦) الإصابة (٣٤٠/٢).
(٨٧) يُنْظَر: جامع التحصيل للعلائي، (ص:١١١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

٥- روى العُقيلي– في ترجمة رجاء بن الحارث أبي سَلَّام– بإسناده إلى البخاري أنه قال: حديثه ليس بالقائم(٨٨).

وممن نَقَل هذا القول عن البخاري– أيضًا– ابن حجر في لسان الميزان(٨٩).

وبعد البحث عن ترجمة البخاري لرجاء بن الحارث، لم أجد سوى قوله في المطبوع من «التاريخ الكبير»: «رجاء بن الحارث، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: "أعظم النساء بركة أخفهن مؤنة"، قاله ابن المثَنَّى أبو عبد الله، عن الفضل بن موسى»(٩٠).

ترجمة الراوي:

ذَكَره ابن حبان في الثقات، دون أن يكنيه، وقال: يَروي عن مجاهد، روى عنه الفضل بن موسى السِّيناني.

أما ابن أبي حاتم فقد ذَكَره بكنية أخرى، فقال: رجاء بن الحارث، أبو سعيد، العوذ المعَلِّم المكي.

وذَكَر أبو حاتم من شيوخه مجاهدًا، وممن روى عنه: الفضل بن موسى السِّيناني، وأبو أحمد الزبيري، وأبو نُعَيْم.

وقال ابن مَعِين: "أبو سعيد بن عوذ ضعيف".

في حين أن ابن حجر في لسان الميزان(٩١) فَرَّق بين أبي سلام وبين أبي سعيد، فجَعَلهما في ترجمتين مختلفتين متتاليتين.

وقال الدارقطني: «رجاء بن أبي رجاء مجهول، يَروي عن مجاهد، وقيل: هو رجاء بن الحارث».

وأما ابن حجر في تهذيبه، فبعد أن نَقَل قول الدارقطني المتقدم، عَقَّب قائلًا: «وذاك روى عنه عبد الله بن الوليد العدني، والفضل بن موسى السيناني، وضَعَّفه ابن معين وغيره. ذَكَرْتُه للتمييز»(٩٢). ولم يَذكر له كنية.

وبِناء على ما تقدم، فإنه لم يترجح لي إن كانا راويين مختلفين، أم هما راوٍ واحد له أكثر من كنية، خاصة وأن في ترجمة كل منهما ذُكر مجاهد فيمن روى عنه رجاء. وأضاف أبو حاتم الفضلَ بن موسى فيمن روى عن رجاء. والفضل هذا هو تلميذ رجاء

---

(٨٨) ضعفاء العُقيلي (٦١/٢).

(٨٩) (٤٥٥/٢).

(٩٠) التاريخ الكبير (٣١٣/٣).

(٩١) (٤٥٥/٢).

(٩٢) تُنْظَر ترجمته في: الجرح والتعديل (٥٠١/٣)، وضعفاء العُقيلي (٦١/٢)، والثقات لابن حِبان (٣٠٥/٦،) وسؤالات البرقاني للدارقطني (ص:٣٠)، ولسان الميزان (٤٥٥/٢)، وتهذيب التهذيب (٢٣٠/٣)، والتقريب (ص:٢٠٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

في سند الحديث الذي ذكره البخاري كما تقدم في تاريخه، وروى العُقيلي الحديث تحت ترجمة رجاء بن الحارث أبي سَلَّام.

ولم أجد بعد البحث في تراجمه مَن أشار إلى وجود اختلاف في كنيته، وزاد الأمر التباسًا أن ابن حجر في لسان الميزان قد جعلهما في ترجمتين منفصلتين كما تقدم، ولم يَنقل في ترجمة مَن ذكره بكنية أبي سلام، سوى قول البخاري والعُقيلي، في حين نَقَل تضعيف ابن مَعِين في ترجمةِ مَن ذَكَره بكنية أبي سعيد بن عوذ، فالله أعلم.

وأما الحديث الذي أورده البخاري في ترجمته من طريق الفضل بن موسى عنه، فقد أخرجه العُقيلي[٩٣] – بعد أن نَقَل قول البخاري: (حديثه ليس بالقائم) – من طريق الفضل بن موسى، قال: حدثنا رجاء بن الحارث، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: **«خَيْرُهُنَّ أَيْسَرُهُنَّ صَدَاقًا»**. قال العُقيلي: ولا يُتابَع عليه، وقد روى نحو هذا اللفظ بإسناد فيه لِين أيضًا، والرواية الصحيحة حديث محمد بن سيرين، عن أبي العجفاء، عن عمر.

وأخرجه ابن حبان[٩٤]، والطبراني[٩٥] من طريق الفضل بن موسى[٩٦]، به.

وقال الهيثمي: رواه الطبراني بإسنادين... – إلى أن قال–: وفي الآخَر رجاء بن الحارث، ضَعَّفه ابن معين وغيره، وبقية رجالهما ثقات[٩٧].

والخلاصة: أن الحديث بكل أحواله ضعيف، ولم أجد مَن صَرَّح بتصحيحه، وأما إخراج ابن حبان له في صحيحه فقد عُرِف– رحمه الله– بتساهله. فقول البخاري–كما نُقل عنه– في رجاء بن الحارث: (حديثه ليس بالقائم) مع ذكره هذا الحديث في ترجمته، يَظهر أنه إنما أراد وصف هذا الحديث بأنه ضعيف؛ ليدل بذلك على ضعف راويه. خاصة وأنه غير مشهور بالرواية؛ إذ لم تتوفر فيه أقوال كافية تُبيِّن حاله، سوى ما كان من قول ابن مَعِين في المكنى بأبي سعيد أنه ضعيف، هذا إن ثَبَت احتمال أنه هو نفسه المِعْنِيّ في ترجمة البخاري. والله أعلم.

---

(٩٣) الضعفاء (٦١/٢).
(٩٤) صحيح ابن حِبان (٣٤٢/٩).
(٩٥) المعجم الكبير (٧٨/١١).
(٩٦) أبو عبد الله المروزي (ع) قال ابن حجر: ثقة ثَبْت، وربما أغرب، مات (١٩٢). التقريب (ص:٤٤٧).
(٩٧) مَجْمَع الزوائد (٥١٦/٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

٦- قال البخاري: رَوَّاد بن الجَرَّاح، أبو عصام العسقلاني، عن سفيان، كان قد اختلط، لا يكاد أن يقوم حديثه، ويقال: يزيد(٩٨).

ترجمة الراوي:

رَوَّاد بن الجَرَّاح الشامي، أبو عصام العَسْقَلاني، كان من أهل خُرَاسان (ق).

وَثَّقه ابن مَعِين. وفي رواية قال: ثقة مأمون. وقال في رواية أخرى: لا بأس به، إنما غلط في حديث عن سفيان.

وقال الإمام أحمد: لا بأس به، صاحب سُنة، إلا أنه حَدَّث عن سفيان أحاديث مناكير.

وذَكَره ابن حِبان في الثقات، وقال: يخطئ ويُخالِف.

وقال أبو حاتم: هو مضطرب الحديث، تَغَيَّر حفظه في آخر عمره، وكان محله الصدق.

وذَكَر ابن أبي حاتم أن البخاري أدخله في كتاب الضعفاء، وأن أباه قال: يُحوَّل مِن هناك.

وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف الحديث.

وقال أبو أحمد الحاكم: تغير بأخَرَة، فحَدَّث بأحاديث لم يُتابَع عليها... وقال النَّسَائي: ليس بالقوي، روى غير حديث منكر، وكان قد اختلط.

وقال محمد بن عوف الطائي: دَخَلْنَا عسقلان فإذا برَوَّاد قد اختلط.

وذَكَره برهان الدين الحلبي فيمن رُمي بالاختلاط.

وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وإفرادات وغرائب ينفرد بها عن الثوري وغير الثوري، وعامة ما يَروي عن مشايخه لا يتابعه الناس عليه، وكان شيخًا صالحًا، وفي حديث الصالحين بعض النكرة، إلا أنه ممن يُكْتَب حديثه.

وقال الساجي: عنده مناكير.

وقال الدارقطني: متروك.

وقال الذهبي: له مناكير، ضُعِّف.

---

(٩٨) التاريخ الكبير للبخاري (٣٣٦/٣).

وقال ابن حجر: قال الحفاظ: كثيرًا ما يخطئ، ويتفرد بحديثٍ ضَعَّفَه الحفاظ فيه وخَطَّؤوه.

وقال في موضع آخَر: صدوق، اختلط بأخرة فتُرك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد، من التاسعة [٩٩].

قلت: فخلاصة حاله أن محله الصدق وله غرائب، أما فيما رواه عن الثوري فمنكر الحديث. وقد اختلط بآخرة، وممن وصفه بالاختلاط: البخاري والنَّسَائي ومحمد بن عوف الطائي. وممن وصفه بالتغير: أبو حاتم وأبو أحمد الحاكم.

وأما قول البخاري فيه: (لا يكاد أن يقوم حديثه) فمعناها ظاهر في هذا السياق، حيث أتت كمزيد بيان عقب قوله أنه اختلط.

٧– قال الإمام البخاري: شرقي الجُعفي، عن سُويد بن غَفَلة، روى عنه جابر حديثًا واحدًا، ليس بالقائم[١٠٠].

ترجمة الراوي:

شَرقِي الجُعْفي ذَكَره ابن حِبان في الثقات. وقال أبو حاتم: له حديث واحد، ليس بالقائم.

ونَقَل العُقيلي في ترجمته لشرقي قول البخاري المتقدم، وقال: وهذا الحديث حدثناه محمد بن أيوب، قال: حدثنا عبد الرحمن بن المبارك، قال: حدثنا أبو عَوَانة، عن جابر الجُعْفي، عن شرقي، عن سويد بن غفلة، قال: الحائك[١٠١] ملعون.

وقال العُقيلي عقبه: لا يُعْرَف إلا به، رواه أيضًا شيبان النَّحْوي عن جابر هكذا.

وقال ابن عَدِيّ في ترجمة شرقي بعد أن نَقَل قول البخاري، وصَرَّح فيه بلفظ الحديث: (الحائك ملعون) قال: وهذا الذي ذكره إنما هو حديث **مقطوع**، وشرقي لم يُنْسَب.

وقال الدارقطني: له حديث واحد ليس بالقائم[١٠٢].

---

(٩٩) تُنْظَر ترجمته في: التاريخ الكبير (٣٣٦/٣)، وتاريخ ابن مَعِين –رواية الدُّوري– (٤٢٥/٤)، والجَرْح والتعديل (٥٢٤/٣)، والضعفاء للنَّسَائي (ص:٤٠)، والثقات (٢٤٦/٨)، والكامل (١٧٨/٣)، وسؤالات البرقاني (ص:٢٩)، وتهذيب الكمال (٢٢٧/٩)، والاغتباط (ص:٥٨)، والكاشف (٢٦٨/٢)، والتهذيب (٦١٢/١)، والتقريب (ص:٢١١)، والكواكب النيرات٠ (ص:١٧٦).

(١٠٠) التاريخ الكبير (٢٥٤/٤) ويُنْظَر: الضعفاء الصغير (ص:٦٠).

(١٠١) الحائك يَحُوك الثوبَ، أي: يَنسجه. والحِيْك: النَّسْج. ينظر: لسان العرب (٤١٨/١٠) مادة (حوك).

(١٠٢) تُنْظَر ترجمته في: الجرح والتعديل (٣٧٦/٤)، وضعفاء العُقيلي (١٨٧/٢)، والثقات (٤٤٩/٦)، والكامل) ٣٦/٤)، والمؤتلف والمختلف

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

ولم أجد الحديث مسندًا فيما وقفت عليه من المصنفات الحديثية، سوى ما كان من رواية العُقيلي السابق ذكرها، وأما الدولابي(١٠٣) فقد رواه من طريق حُميد التميمي عن الشعبي مقطوعًا.

ويُلاحَظ مما سبق ما يلي:

١- أن شرقيًّا لم يأتِ في ترجمته ما يدل على حاله، وقد تتابع الأئمة بعد البخاري على نقل كلام البخاري، دون أن يَزيدوا شيئًا عليه، وهذا يدل على أنه غير معروف في نقلة الأخبار سوى ما كان من روايته لهذا الخبر. وكما قال العُقيلي: لا يُعْرَف إلا به.

٢- أن راوي الخبر عن شرقي هو جابر بن يزيد الجُعْفي، وقد ضَعَّفه البخاري جدًّا، عندما سأله عنه الترمذي(١٠٤). وقال البخاري في الضعفاء الصغير: تَرَكه يحيى بن مهدي... قال بيان: سمعتُ يحيى بن سعيد يقول: تركنا جابرًا قبل أن يَقدم علينا الثوري... ثم نَقَل عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشَّعبي قوله: يا جابر، لا تموت حتى تكذب على رسول الله ﷺ. قال إسماعيل: فما مضت الأيام والليالي حتى اتُّهم بالكذب(١٠٥).

فالعهدة في الخبر المروي عن شرقي تتوجه أيضًا إلى جابر الجُعْفي، والله أعلم.

٣- أن الخبر المنقول عن شرقي مقطوع كما ذَكَر ابن عَدِيّ.

٨- قال البخاري: شهاب، عن عمرو بن مُرَّة، روى عنه شُعبة حديثًا واحدًا، ليس بالقائم(١٠٦).

ترجمة الراوي:

ذَكَره ابن عَدِيّ في الكامل وقال: شهاب روى عن عمرو بن مُرَّة، ولم يُنسَب(١٠٧).

ثم نَقَل ابن عَدِيّ قول البخاري السابق، ووضحه قائلًا: وإنما قَصَد البخاري أن لا يُسقط حديث مَن روى حرفًا.

(٩٢/٢).

(١٠٣) الكنى والأسماء (٣٠١/١).

(١٠٤) ترتيب علل الترمذي لأبي طالب القاضي (ص:٢٢٨).

(١٠٥) (ص:٢٩).

(١٠٦) التاريخ الكبير (٢٣٦/٤)، والضعفاء الصغير (ص:٧٤).

(١٠٧) (٣٥/٤)

وسأل ابن أبي حاتم أباه عنه، فقال: إنما روى حديثًا واحدًا، ما يُعتبَر به.

قلت: ويُبيّن مراد أبي حاتم المتقدم قوله الآخَر الذي نقله عنه ابنه، حيث قال: سُئل أبي عن شهاب الذي روى عن عمرو بن مُرَّة، فقال: «شيخ، يرضاه شُعبة بروايته عنه، يَحتاج أن يُسأل عنه»(١٠٨).

فهذا يدل على أن أمره لا يمكن أن يُعْرَف من خلال حديث واحد، فاحتاج أن يُسأل عنه، وإن كان شُعبة قد روى عنه، وهو معروف بشدة تحريه في الرجال.

وقريب مما ذَكَرْتُ قول ابن عَدِيّ في تفسير قول البخاري السابق: وإنما قَصَد البخاري أن لا يُسقط حديث مَن روى حرفًا.

والجدير بالذكر: أن شهابًا قد ذَكَره أبو زُرْعَة الرازي في كتابه الضعفاء(١٠٩)، دون أن ينسبه أو يُبيّن حاله، مكتفيًا بقوله: "شهاب، روى عن عمرو بن مُرَّة، روى عنه شعبة". ولو كان أبو زُرْعَة يَعتبر رواية شُعبة عنه كافية في توثيقه، لَمَا وضعه في كتابه الضعفاء.

ثم إن الذهبي قد نَقَل قول البخاري السابق، وقال: «الظاهر أنه ابن خِرَاش، وإلا فلا يُعْرَف»(١١٠).

قلت: أما شهاب بن خِرَاش بن حَوْشَب الكوفي، فقد ترجم له ابن أبي حاتم ترجمة مستقلة، نَقَل فيها توثيق ابن المبارك له، كما نَقَل قول أبي حاتم: صدوق لا بأس به. وقول الإمام أحمد وأبي زُرْعَة: لا بأس به... فقول أبي حاتم وأبي زُرْعَة في ترجمة شهاب بن خِرَاش يغاير ما سبق أن نقلتُه عنهم في شهابٍ غير المنسوب، مما يؤكد أن شهابًا الذي عناه البخاري ليس هو شهاب بن خِرَاش.

وقد حاولتُ أن أقف على هذا الحديث لكني لم أجده.

٩- قال البخاري: «عبد الخبير، عن أبيه، عن جَده ثابت بن قيس، عن النبي ﷺ، روى عنه فرج بن فَضَالة. حديثه

---

(١٠٨) الجَرْح والتعديل (٣٦١/٤).

(١٠٩) (٦٢٥/٢).

(١١٠) ميزان الاعتدال (٢٨٣/٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

ليس بقائم، فرج عنده مناكير عن يحيى بن سعيد الانصاري»[١١١]. **وقال في موضع آخر: «حديثه ليس بالقائم، عنده مناكير، وعند فرج مناكير»**[١١٢].

ترجمة الراوي:

عبد الخبير بن قيس بن ثابت بن شَمَّاس الأنصاري (د)[١١٣].

هكذا ذَكَر المِزّيّ اسمه في تهذيبه، وقد وقع عند أبي داود: عبد الخبير بن ثابت بن قيس بن شَمَّاس. وصَوَّب ابن حجر تسمية المزي فقال: «والصواب ما ذكره المؤلف؛ فإن قيس بن شَمَّاس لا صحبة له، وجَزَم الدمياطي بأنه عبد الخبير بن إسماعيل بن محمد بن ثابت بن قيس، فالله أعلم».

وذَكَره ابن حِبان في الثقات، وقال: «شيخ».

كما ذَكَره في كتابه المجروحين، وقال: «روى عنه الفرج بن فَضَالة، منكر الحديث جدًّا، فلا أدري المناكير في حديثه منه، أو من الفرج بن فَضَالة؟ لأن الفرج ليس في الحديث بشيء، وإذا كان دون الشيخ شيخ ضعيف، لا يتهيأ إلزاق الوهن بأحدهما دون الآخَر، على أن الواجب مجانبة ما رواه من الأخبار».

وذَكَره أبو زُرْعَة في الضعفاء. وقال أبو حاتم وأبو أحمد الحاكم: حديثه ليس بالقائم. وزاد أبو حاتم: منكر الحديث.

وقال العُقيلي: لا يُتابَع على حديثه، ولا يُعْرَف إلا به.

وقال ابن عَدِيّ بعد أن ذكر قول البخاري المتقدم: وعبد الخبير ليس بالمعروف، وإنما أشار البخاري إلى حديث واحد، ومراد البخاري كثرة الأسامي.

وقال الذهبي: شيخ. وقال في موضع آخَر: تَفَرَّد عنه فرج بن فَضَالة. وقال ابن حجر: مجهول الحال، من السادسة[١١٤].

---

(١١١) التاريخ الكبير (١٣٧/٦).

(١١٢) الضعفاء الصغير (ص:٨٣).

(١١٣) روى له أبو داود حديثًا واحدًا.

(١١٤) تُنظَر ترجمته في: الضعفاء وأجوبة أبي زُرْعَة على البرذعي (٦٣٨/٢)، والجرح والتعديل (٦ /٣٨) وضعفاء العُقيلي (١١٥/٣)، والثقات (٨ /٤٢٥)، والمجروحين (٢ /١٤١)، والكامل (٥ /٣٤٧)، وتهذيب الكمال (٤٦٧/١٦) ٠ والكاشف (٦١٩/١)، وميزان الاعتدال (٥٤٤/٢)، وتهذيب التهذيب (١١٣/٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

قلت: تَرْجَم له ابن حجر في التهذيب، فقال: «روى عن أبيه عن جده في ذكرِ مَن قَتَله أهل الكتاب له أجر شهيدين». ثم ذَكَر ابن حجر قول البخاري المتقدم(١١٥).

وهذا الحديث أخرجه أبو داود(١١٦) واللفظ له – ومن طريقه البيهقي(١١٧) –، وأخرجه ابن سعد(١١٨)، وأبو يعلى(١١٩)، وابن مَنْدَه(١٢٠)، كلهم من طريق فرج بن فَضَالة، عن عبد الخبير بن ثابت بن قيس بن شَمَّاس، عن أبيه، عن جده، قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ يقال لها: أُم خَلَّاد، وهي منتقبة، تَسأل عن ابنها، وهو مقتول، فقال لها بعض أصحاب النبي ﷺ: جئتِ تسألين عن ابنك وأنتِ منتقبة؟ فقالت: إن أُرْزَأ ابني(١٢١) فلن أُرْزَأ حيائي. فقال رسول الله ﷺ: **«ابْنُكِ لَهُ أَجْرُ شَهِيدَيْنِ»**. قالت: ولِمَ ذاك يا رسول الله؟ فقال: **«لِأَنَّهُ قَتَلَهُ أَهْلُ الْكِتَابِ»**.

وقال ابن منده عقبه: «هذا حديث غريب، لا يُعْرَف إلا من هذا الوجه».

قلت: يتضح من خلال أقوال الأئمة فيه ما يلي:

١– أن بعض الأئمة نَصُّوا على أنه ليس بالمعروف، على تنوع في عباراتهم.

٢– ذَكَر عدة أئمة أنه منكر الحديث، ووَضَّح البخاري مراده بقوله: (حديثه ليس بالقائم) حيث قال: عنده مناكير، وعند فرج مناكير. ويلاحظ أن تصريحه بوجود مناكير عنده كان في كتابه الضعفاء الصغير، بينما في التاريخ الكبير لم يَذكر ذلك عنه، إنما اكتفى بالإشارة إلى أن فرج بن فَضَالة عنده مناكير... وهذا مما يصعب تمييز التبعة على أيهما، كما ذَكَر ابن حبان. لكن عبارة البخاري في الضعفاء تُظْهِر أن كليهما موصوفان بنكارة الحديث. والله أعلم.

٣– شابهت عبارة كُلٍّ مِن أبي حاتم وأبي أحمد الحاكم الكبير عبارة البخاري في قوله: «حديثه ليس بالقائم».

---

(١١٥) تهذيب التهذيب (٦/١١٣).
(١١٦) سُنن أبي داود (٢/٣١٤ح ٢٤٨٨).
(١١٧) السُّنن الكبرى (١٨/٥٧٧ ح ١٨٥٩١).
(١١٨) الطبقات الكبرى (٣/٥٣٠).
(١١٩) مسند أبي يعلى (٣/١٦٤).
(١٢٠) معرفة الصحابة (ص:٥٠٤).
(١٢١) أي: إن أُصِبْتُ به وفَقَدْتُه. والرُّزْء: المصيبة بفقد الأعزة، وهو من الانتقاص. ينظر: لسان العرب (١/٨٦) مادة (رزأ).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

١٠– قال البخاري في التاريخ الكبير: عبد الرحمن بن سَنَّـَة، عن النبي ﷺ، وحديثه ليس بالقائم(١٢٢).

ترجمة الراوي:

عبد الرحمن بن سَنَّـَة، بفتح المهملة وتشديد النون– وحَكَى فيه ابن السَّكَن بالمعجمة ثم الموحدة–، الأسْلَمي، المدني.

ذَكَره ابن حِبان في الثقات، وقال: له رؤية.

وقال أبو حاتم: «روى عن النبي ﷺ حديثًا ليس إسناده بالقائم؛ لأن راويه إسحاق بن أبي فروة».

وبعد أن نَقَل ابن عَدِيّ قول البخاري السابق، روى الخبر بإسناده إلى إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن يوسف بن سُلَيْم، عن جدته ميمونة، عن عبد الرحمن بن سَنَّة، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ**». قيل: وما الغرباء يا رسول الله؟ قال: «**الَّذِينَ يُصْلِحُونَ عِنْدَ فَسَادِ النَّاسِ**».

وقال ابن عَدِيّ: «ولا أعلم لعبد الرحمن بن سَنَّة غير هذا الحديث، ولا يُعْرَف إلا من هذه الرواية التي ذَكَرْتُها».

وذَكَر ابن عبد البر في ترجمته في كتابه «الاستيعاب» طرف الحديث السابق، وقال: «في الإسناد عنه ضعف».

وقال ابن حجر في «تعجيل المنفعة»: روى عن النبي ﷺ أنه سمعه يقول: «بدأ الإسلام غريبًا». أخرجه عبد الله بن أحمد في زياداته... وفي سنده إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وهو واهٍ.

وقال أيضًا في «الإصابة»: «وإسحاق ضعيف جدًّا، وهو من رواية إسماعيل بن عياش عنه، وتابعه يحيى بن حمزة عن إسحاق، قال ابن السَّكَن: مَخْرَج حديثه عن إسحاق، وهو لا يُعتمَد عليه»(١٢٣).

قلت: لا شك أن قول البخاري: (حديثه ليس بالقائم) مُتوجَّه إلى السند المروي عن هذا الصحابي ﷺ، وكما صَرَّح الأئمة أعلاه أن علة الحديث أن في إسناده إلى الصحابي: إسحاق بن أبي فروة... فعبارة (حديثه ليس بالقائم) لا تعني بالضرورة الإشارة إلى مَغْمَز أو مَطْعَن فيمن قيلت فيه.

ودليل ذلك أن البخاري استعملها في الصحابي أعلاه. ويدل على ذلك قول ابن عَدِيّ: «كُلُّ مَن له صحبة ممن ذكرناه

---

(١٢٢) التاريخ الكبير (٢٥٢/٥)، والضعفاء الصغير (.ص ٨٣)

(١٢٣) تُنْظَر ترجمته في: الجرح والتعديل (٢٣٨/٥) والثقات (٢٥٨/٣)، والكامل (٣٠٧/٤)، ومعرفة الصحابة (١٨٥٣/٤)، والاستيعاب (٨٣٦/٢)، وتعجيل المنفعة (٨٠٠/١)، والإصابة (٣١٢/٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

في هذا الكتاب، فإنما تَكلَّم البخاري في ذلك الإسناد الذي انتهى فيه إلى الصحابي، أن ذلك الإسناد ليس بمحفوظ، وفيه نظر، لا إنه يَتكلم في الصحابة؛ فإن أصحاب رسول الله ﷺ لحق صحبتهم، وتَقادُم قدمهم في الإسلام، لكل واحد منهم في نفسه حق وحرمة للصحبة، فهم أَجَلّ من أن يَتكلم أحد فيهم»[١٢٤].

وقال المعَلِّمي: «ذاك اصطلاح للبخاري، إذا لم يكن للصحابي إلا حديث واحد لم يصح، ذَكَره في «الضعفاء»، على معنى أن الحديث الذي يُروَى لا يصح، وقد تابعه على ذلك ابن عَدِيّ»[١٢٥].

١١– قال الذهبي في ترجمة عبد الغفار بن عُبيد الله الكُرَيْزي: «ما رأيت أحدًا ضَعَّفه إلا البخاري فقال: "ليس بقائم الحديث" وقال: عبد الغفار بن عُبَيْد الله بن عبد الأعلى ابن الأَمِير عبد الله بن عامر بن كُرَيْزٍ القُرَشِيّ، حديثه في البصريين»[١٢٦].

وهذا النص المنقول عن البخاري موجود في المطبوع من تاريخه الكبير، سوى قوله: "ليس بقائم الحديث"[١٢٧].

ترجمة الراوي:

عبد الغفار بن عُبَيْد الله القُرَشِيّ، الكُرَيْزيّ، البَصْريّ.

قال أبو داود: لا بأس به.

وذَكَره ابن حبان في الثقات وقال: ربما خالف.

كما ذَكَره أبو حاتم مبينًا اسمه وشيوخه وتلاميذه، دون أن يَذكر فيه جرحًا أو تعديلًا.

وقال الذهبي: هو متوسط الحال. وقال– أيضًا– كما تقدم آنفًا: ما رأيتُ أحدًا ضَعَّفه إلا البخاري، فقال: "ليس بقائم

---

(١٢٤) الكامل (٢٠٧/٣).

(١٢٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١١٦/٩)، (١١٧)– حاشية: (٥).

(١٢٦) تاريخ الإسلام (٣٨٠/٥). ونَقَل الذهبي– أيضًا– هذه العبارة عن البخاري في كتابيه الآخرين: سِيَر الأعلام (٤٣٧/١٠)، وميزان الاعتدال (٦٤٠/٢). – وتحرفت نسبته في ميزان الاعتدال من (الكُرَيْزي) إلى (الكوثري)–.

(١٢٧) (١٢٢/٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

الحديث". تُوفي سنة بضع عَشْرة ومِئتين(١٢٨).

قلت: يَظهر من خلال أقوال أبي داود وابن حبان والذهبي أن عبد الغفار حاله وسط، لكنه لم يصل إلى درجة الضعف، فإن كان ثَبَت أن البخاري قال فيه: "ليس بقائم الحديث" فلعل هذا حكم للبخاري في حدود ما وقف عليه من الأحاديث التي وهم فيها عبد الغفار. والله أعلم.

كما أن تعليق الذهبي السابق في أنه ما رأى أحدًا ضَعَّفه إلا البخاري بقوله: "ليس بقائم الحديث" يدل على أن الذهبي فَسَّر عبارة البخاري هذه بأنها حُكْم يقتضي تضعيف الراوي.

١٢- قال البخاري: عطاء الشامي، عن أبي أُسَيْد بن ثابت، روى عنه عبد الله بن عيسى في الزيت، لم يُقِمْ حديثه(١٢٩).

ترجمة الراوي:

عطاء الشامي، أنصاري، سكن الساحل (ت س).

ذَكَره ابن حِبان في الثقات، وذَكَره العُقيلي في ضعفائه. وقال ابن عَدِيّ: ليس بمعروف. وقال الذهبي: عن أبي أُسَيْد، في أكل الزيت، **لَيَّن البخاري حديثه**. وقال ابن حجر: مقبول، من الرابعة(١٣٠).

وحديث الزيت الذي أشار إليه البخاري فيما تقدم- قد أخرجه في الكنى(١٣١) ترجمة أبي أُسَيْد بن ثابت الأنصاري): قال أبو نُعيم: حدثنا سفيان، عن عبد الله بن عيسى، عن عطاء- وليس بابن أبي رباح- عن أبي أُسَيْد الأنصاري، عن النبي ﷺ

---

(١٢٨) تُنْظَر ترجمته في: الجرح والتعديل (٥٤/٦)، وسؤالات أبي عُبَيْد الآجُرّيّ (ص:٢٤٠)، والثقات لابن حِبان (٤٢٠/٨)، وتاريخ الإسلام (٣٨٠/٥) وسِيَر الأعلام (٤٣٧/١٠)، وميزان الاعتدال (٦٤٠/٢)، ولسان الميزان (٤١/٤).

(١٢٩) التاريخ الكبير (٤٦٩/٦).

(١٣٠) تنظر ترجمته في: ضعفاء العقيلي (٤٠١/٣)، والثقات (٢٥٢/٧)، والكامل (٣٦٧/٥)، والمغني (٤٣٥/٢)، وميزان الاعتدال (٧٧/٣)، والتقريب (ص:٣٩٢).

(١٣١) كتاب الكنى ملحق بالتاريخ الكبير له، (٦/٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

قال: **«كُلُوا الزَّيْتَ وَادَّهِنُوا به؛ فَإنّه مِنْ شَجرةٍ مُبَارَكَةٍ»**. وقال وكيع: عطاء الشامي، عن أسيد أو أبي أسيد(١٣٢) بن ثابت، عن النبي ﷺ، مثله..

أخرجه الإمام أحمد(١٣٣)، والدارمي(١٣٤)، والترمذي(١٣٥)، وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه، إنما نعرفه من حديث سفيان الثوري، عن عبد الله بن عيسى.

وأخرجه النَّسَائي(١٣٦) والعُقيلي، وذَكَر في عطاء الشامي قول البخاري المتقدم، ثم قال: "وقد رُوي هذا بغير هذا الإسناد من وجه أيضًا ضعيف"(١٣٧).

وأخرجه الطبراني(١٣٨)، والحاكم وقال: **«صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»**(١٣٩)، جميعهم من طرق عن سفيان، به.

ولم يَستدرك الذهبي في التلخيص على عبارة الحاكم، عِلمًا أن الذهبي في ميزان الاعتدال قد ذَكَر في ترجمته لعطاء حديث الزيت، وأن البخاري لَيَّن حديثه.

ويُلاحَظ من قول الذهبي أنه اعتَبَر قول البخاري: **«لم يُقِم حديثه»** حُكْمًا منه بتليين الراوي، وهو تضعيف للراوي غير شديد.

وهذا ما نجده أيضًا في قول ابن حجر المتقدم في عطاء أنه مقبول، وقد وَضَّح مراده من كلمة **«مقبول»** في مقدمته على التقريب، حيث قال: مَن ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يَثبت فيه ما يُتْرَك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ **«مقبول»**

---

(١٣٢) قال ابن حجر: والصّواب عن أبي أسيد بالكنية. الإصابة (٣٧٤/١).
(١٣٣) مسند الإمام أحمد (٤٤٨/٢٥/ح١٦٠٥٤).
(١٣٤) سنن الدارمي (١٣٩/٢ ح٢٠٥٢).
(١٣٥) جامع الترمذي (٢٨٥/٤ ح١٨٥٢).
(١٣٦) السُّنن الكبرى (١٦٣/٤/ح ٦٦٦٩).
(١٣٧) الضعفاء (٤٠١/٣)، ترجمة عطاء الشامي.
(١٣٨) المعجم الكبير (٢٦٩/١٩).
(١٣٩) المستدرك (٣٩٩/٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

حيث يُتابَع، وإلا فلَيِّن الحديث(١٤٠).

١٣- قال البخاري: عَطِيَّة بن بُسْر، عن عَكَّاف بن وَدَاعة، لم يُقِم حديثه(١٤١).

ترجمة الراوي:

هناك اثنان بهذا الاسم، أحدهما صحابي، والآخَر تابعي.

فأما المذكور في الترجمة فهو التابعي، قال أبو حاتم: عطية بن بُسْر الشامي... روى حديث: أتى عَكَّاف بن وَدَاعة إلى رسول الله ﷺ.

وقد ذَكَره العُقيلي في ضعفائه، ونَقَل قول البخاري المتقدم فيه، ثم رَوَى الحديث المشار إليه، وهو حديث التزويج، كما سيأتي قريبًا.

وكذلك نَقَل ابن عَدِيّ قول البخاري المتقدم في الكامل، في ترجمة (عطية بن بُسْر) ثم قال: هذا الذي ذكره البخاري هو حديث طويل رواه الشاميون عن مكحول.

كما ذَكَره ابن حِبان في ثقات التابعين، وقال: «شيخ من أهل الشام، حديثه عند أهلها، روى عنه مكحول في التزويج، متن منكر، وإسناد مقلوب».

وأما الصحابي، فقد ذَكَره ابن حِبان في ترجمة مستقلة في ثقاته، فقال: عطية بن بُسْر المازني، له صحبة.

وقال الذهبي بعد أن ذَكَر حديث التزويج: «خَرَّجْتُ هذا تبعًا للبخاري، ثم إني وجدتُ له صحبة، وحديثًا عند سُلَيْم بن عامر عنه، فإن صح أنه صحابي فيُحَوَّل من هنا. [ثم تَبيَّن لي أنهما اثنان. روى عنهما مكحول، افترقا بالنسبة، فالصحابي مازني حِمْصي، وهو أخو عبد الله، والآخَر هذا هلالي، إن كان محمد بن عمر الرومي ضَبَط نَسَبه]». انتهى قوله.

وتَعقَّبه ابن حجر في اللسان فقال: «ذَكَره جمع جَمّ من العلماء في الصحابة... والحديث في مسندَي أحمد وأبي يعلى،

---

(١٤٠) (ص:٧٤).

(١٤١) ضعفاء العُقيلي (٣٥٦/٣)، والكامل (٣٧٠/٥)، وقد وَرَدَتْ ترجمة عطية بن بُسْر في التاريخ الكبير للبخاري (١٠/٧)، وليس فيها قوله: "لم يُقِم حديثه".

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

وقد ذَكَره ابن عَدِيّ تبعًا للبخاري، والله أعلم».

في حين أن ابن حجر في التهذيب مَيَّز بين ترجمة عطية بن بُسْر التابعي، – ونَقَل فيها قول البخاري: "لم يُقِم حديثه"– وبين ترجمة الصحابي عطية بن بُسْر المازني، أخي عبد الله بن بُسْر (د ق)[١٤٢].

وأما الحديث المشار إليه، فقد أخرجه العُقيلي[١٤٣] من طريق مكحول، عن عطية بن بُسْر الهلالي، عن عَكَّاف بن وَدَاعة الهلالي، أنه أتى رسول الله ﷺ فقال: **« يَا عَكَّافُ أَلَكَ امْرَأَةٌ؟»** قال: لا. قال: **« فَجَارِيَةٌ؟»** قال: لا. قال: **« وَأَنْتَ مُوسِرٌ صَحِيحٌ ؟»** قال: نعم. قال: **« فَأَنْتَ إِذَنْ مِنْ إِخْوَانِ الشَّيَاطِينَ... »** الحديث بطوله.

قال العُقيلي: «عطية بن بُسْر، عن عَكَّاف بن وَدَاعة، **ولا يُتابَع عليه**».

وأخرجه ابن أبي عاصم[١٤٤] من رواية مكحول، عن غُضَيْف بن الحارث الكِنْدي، عن عطية بن بُسْر المازني، قال: أتى عَكَّاف بن وَدَاعة رسول الله ﷺ... وذَكَر الحديث.

كما أخرجه أبو يعلى[١٤٥]، والطبراني[١٤٦]، من طريق مكحول، به.

وأخرجه عبد الرزاق[١٤٧] – وعنه الإمام أحمد[١٤٨]– من طريق مكحول، عن رجل، عن أبي ذر ﷺ، مرفوعًا.

وقال ابن الجوزي: «لا يصح من هذا شيء»[١٤٩].

---

(١٤٢) تُنْظَر ترجمته في: الجرح والتعديل (٣٨١/٦)، وضعفاء العُقيلي (٣٥٦/٣)، والثقات (٢٦١/٥) و (٣٠٧/٣)، وميزان الاعتدال (٧٩/٣)، وتهذيب التهذيب (١٩٩/٧).

(١٤٣) ضعفاء العُقيلي (٣٥٦/٣).

(١٤٤) الآحاد والمثاني (٥٨٥/٢/ح١٤١٠).

(١٤٥) مسند أبي يعلى (٢٦٠/١٢/ح ٦٨٥٦).

(١٤٦) المعجم الكبير (٨٥/١٨/ح١٥٨)، ومسند الشاميين (٣٦٣/٤/ح ٣٥٦٧).

(١٤٧) مُصنَّف عبد الرزاق (١٧١/٦/ح ١٠٣٨٧).

(١٤٨) مسند الإمام أحمد (٣٥٥/٣٥/ح٢١٤٥٠).

(١٤٩) العلل المتناهية (١٢٠/٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

وقال ابن حجر: «والطرق المذكورة كلها لا تخلو من ضعف واضطراب»[١٥٠].

والخلاصة: أن قول البخاري في عطية بن بُسْر: «لم يُقِم حديثه» قد فَسَّره العُقيلي بقوله: لم يُتابَع عليه. وقد تَبيَّن تضعيف الأئمة للحديث.

١٤- قال البخاري: عُمَارَة بن أوس، له صحبة، حديثه ليس بقائم الإسناد[١٥١].

ترجمة الراوي:

قال أبو حاتم: له صحبة، روى عنه زياد بن علاقة، من رواية قيس بن الربيع.

وقال ابن حِبان: له صحبة، غير أني لستُ بالمعتمِد على إسناد خبره[١٥٢].

والخبر الوحيد المروي عنه فيما ظهر لي من خلال عدد من الأئمة الذين ترجموا له- هو خبر تحويل القبلة.

أخرجه ابن الجعد[١٥٣]، وابن أبي شيبة[١٥٤]، وأبو يعلى[١٥٥]، وابن قانع [١٥٦]،كلهم من طرق عن قيس بن الربيع، عن زياد بن علاقة، عن عمارة بن أوس، وقد كان صلى القبلتين جميعًا قال: إني لفي منزلي، إذا منادٍ ينادي على الباب، أن النبي ﷺ قد حَوَّل القبلة، فأَشْهَدُ على إمامنا والرجال والنساء والصبيان، لقد صَلَّوْا إلى هاهنا- يعني بيت المقدس- وإلى هاهنا-يعني الكعبة-.

وروى الذهبي[١٥٧] الحديث من طريق أبي يعلى وابن قانع المتقدمين، وقال: هذا حديث غريب، من الأفراد العوالي.

---

(١٥٠) الإصابة (٤٤١/٤).

(١٥١) التاريخ الكبير (٤٩٤/٦).

(١٥٢) تُنظَر ترجمته في: الجرح والتعديل (٣٦٢/٦)، والثقات لابن حبان (٢٩٤٩/٣).

(١٥٣) مسند ابن الجعد، (ص ٣٠٨ح٢٠٧٨).

(١٥٤) مُصنَّف ابن أبي شيبة (٣٣٤/١ح ٣٣٩٣).

(١٥٥) مسند أبي يعلى (٧٩/٣ ح ١٥٠٩).

(١٥٦) معجم الصحابة (٢٤٧/٢ح ٧٥٩).

(١٥٧) سِيَر الأعلام (٥٣٩/١٠).

وقال البوصيري: «هذا إسناد ضعيف؛ لضَعْف القيس بن الربيع»(١٥٨).

وقال ابن حجر: تَفرَّد به قيس، وهو ضعيف، وأخرجه الطبراني(١٥٩) من رواية عبد الله بن حسين، عن زياد بن علاقة، عن عُمَارة بن رُوَيْبَة، فالله أعلم(١٦٠).

قلت: يتضح من التخريج السابق أن مدار الحديث على قيس بن الربيع، وهناك راويان بهذا الاسم، والمراد به هنا هو قيس بن الربيع، أبو محمد الأسدي الكوفي، حيث ذكره الخطيب البغدادي في المتفق والمفترق(١٦١)، وذَكَر من شيوخه زياد بن علاقة.

وقال العِجلي: الناس يُضَعِّفونه، وكان شُعبة يَروي عنه، وكان معروفًا بالحديث، صدوقًا، ويقال: إن ابنه أفسد عليه كتبه بأخرة، فترَك الناس حديثه(١٦٢).

وقال البخاري: «قال علي: كان وكيع يُضَعِّفه. وقال أبو نُعيم: مات سنة سبع وستين ومِائة»(١٦٣). وقال في موضع آخَر: «كل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه، لا أروي عنه، ولا أكتب حديثه، ولا أكتب حديث **قيس بن**

---

(١٥٨) إتحاف الخِيَرة المهَرة (٢/٩٩).

(١٥٩) لم أجد رواية الطبراني المذكورة فيما وقفتُ عليه من كتبه المطبوعة.

(١٦٠) الإصابة (٤/٤٧٥).

قلت: أما أبو نُعَيْم وابن رجب، فقد ذَكَرا أنه عُمَارة بن أوس.

حيث روى أبو نُعيم الحديث في «معرفة الصحابة» (٤/٢٠٧٨)من طريق عبد الملك بن حسين، عن زياد بن علاقة، عن عُمَارة بن رُؤَيْبَة الثقفي، قال: "كنا مع النبي ﷺ في إحدى صلاتَيِ العشي، حين صُرِفَتِ القبلة، فدار النبي ﷺ ودُرنا معه في ركعتين". قال أبو نُعَيْم عقبه: كذا حدثناه عُمَارة بن رُؤَيْبَة، في حديث عُمَارة بن رؤيبة، وهو عُمَارة بن أوس. =

= وقال ابن رجب في «فتح الباري» (١/١٨٧): "وروى أبو مالك النَّخَعي- عبد الملك بن حسين- عن زياد بن علاقة، عن عُمَارة بن رُوَيْبَة قال: كنا مع رسول الله ﷺ في إحدى صلاتَيِ العشي، حين صُرِفَتِ القبلة، فدَارَ النبي ﷺ ودرنا معه في ركعتين. خَرَّجه ابن أبي داود. وأبو مالك: ضعيف جدًّا. والصواب: رواية قيس بن الربيع، عن زياد بن علاقة، عن عمارة بن أوس، وقد سبق لفظه".

(١٦١) (٣/٢٠٧).

(١٦٢) معرفة الثقات للعِجلي (٢/٢٢٠).

(١٦٣) الضعفاء الصغير، (ص ١١٥). وقول أبي نُعيم أخرجه ابن الجعد في مسنده (ص:٣١٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

الربيع»[١٦٤].

وأما شيخ قيس بن الربيع في الإسناد فهو زياد بن عِلاقة، ثقة، من رجال البخاري وباقي الكتب الستة[١٦٥].

فيتضح من خلال ما سبق: أن مراد قول البخاري في ترجمة عُمَارة بن أوس ﷺ: **«حديثه ليس بقائم الإسناد»** أن إسناد الحديث المنسوب إليه ضعيف؛ لأنه من طريق قيس بن الربيع. والله أعلم.

١٥- قال البخاري: «عمر بن راشد اليَمَامِي، حديثه عن يحيى بن أبي كَثِير مضطرب، ليس بالقائم»[١٦٦]. **وقال في موضع آخر: «يَضطرب فِي حديثه عن يحيى»**[١٦٧].

ترجمة الراوي:

عُمر بن راشد بن شجرة، أبو حفص اليَمَامي (ت ق).

قال العِجلي: لا بأس به.

وقال الإمام أحمد: حديثه حديث ضعيف، حَدَّث عن يحيى بن أبي كثير أحاديث مناكير، ليس حديثه حديثًا مستقيمًا. وقال في موضع آخَر: لا يساوي حديثه شيئًا.

وقال ابن مَعِين: ليس بشيء. وقال في موضع آخر: ضعيف.

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث.

وقال أبو زُرْعَة: لَيِّن الحديث.

وقال البزار، والحاكم، وأبو نُعَيْم: روى عن يحيى بن أبي كثير وغيره أحاديث مناكير. وزاد البزار: **«منكر الحديث»**.

---

(١٦٤) ترتيب علل الترمذي لأبي طالب القاضي (ص:٣٩٤).

(١٦٥) أبو مالك الكوفي (ع)، وثقه ابن مَعِين. وقال ابن حجر: "ثقة، رُمي بالنَّصْب". تُوفي سنة (١٣٥)، وقد جاز المِائة. يُنْظَر: الجرح والتعديل (٥٤٠/٣)، والتقريب (ص:٢٢٠).

(١٦٦) ضعفاء العُقيلي (١٥٨/٣)- وقد رَوَى العُقيلي بسنده إلى البخاري قوله السابق-، وتهذيب الكمال (٣٤٢/٢١)، وميزان الاعتدال (١٩٤/٣).

(١٦٧) التاريخ الكبير (١٥٥/٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

وقال ابن عَدِيّ: عامة حديثه- وخاصة عن يحيى بن أبي كثير- لا يوافقه الثقات عليه، وينفرد عن يحيى بأحاديث عداد، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق.

وقال النَّسَائي: ليس بثقة.

وقال ابن حِبان: كان ممن يَروي الأشياء الموضوعات عن ثقات أئمة، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب.

وقال الذهبي: لَيَّنه جماعة.

وقال ابن حجر: ضعيف(١٦٨).

قلت: يتضح مما سبق أن أكثر الأئمة ضعفوه، وأنه منكر الحديث، خاصة عن يحيى بن أبي كثير.

وأما ما ذكره النَّسَائي وابن حِبان مما يدل على تضعيفهم الشديد له، فقد عُرِفا بالتشدد في الجَرْح.

وفي قول البخاري: «حديثه عن يحيى بن أبي كثير مضطرب، ليس بالقائم» فقد يتبادر إلى الذهن في بادئ الأمر احتمال أنه يريد الأحاديث التي رويت من طريقه عن يحيى، وقد تكون العهدة فيها عليه، أو على مَن رَوَى عنه.

لكن قول البخاري في الموضع الآخَر: «يضطرب في حديثه عن يحيى» يُؤَكِّد أن الاضطراب واقع منه. ويَزيد ذلك تأكيدًا ما اشتهر عنه لدى أئمة هذا الشأن من كونه منكر الحديث.

وأما ما يتعلق بقول البخاري: «ليس بالقائم» فحَسَب سياق العبارة يُلاحَظ أنها جاءت تالية لقوله: «مضطرب» مما يدل على أنها وردت مورد زيادة بيان لوصف اضطراب عمر بن راشد.

وممن شابهت عبارته عبارة البخاري: الإمام أحمد، حينما قال:«... حَدَّث عن يحيى بن أبي كثير أحاديث مناكير، ليس حديثه حديثًا مستقيمًا».

---

(١٦٨) تُنْظَر ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال (١٠٨/٣) وسؤالات ابن الجُنَيْد لابن مَعِين (٤٣٦)، ومعرفة الثقات (١٦٥/٢)، والجَرْح والتعديل (١٠٧/٦) وعلل الحديث لابن أبي حاتم (ص:٣٩٩)، وأحوال الرجال (ص:١٢١)، والمدخل إلى الصحيح (ص:١٦٢)، والضعفاء للأصبهاني (ص:١١٢)، والضعفاء للنَّسَائي (ص:٢٢٣)، والمجروحين (٨٣/٢)، والكامل (١٦/٥)، وتهذيب الكمال (٣٤٠/٢١)، والكاشف (٦٠/٢)، وتهذيب التهذيب (٣٩٢/٧)، والتقريب (٤١٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

١٦- قال الإمام البخاري: «يحيى بن عثمان، عن أبي حازم عن سهل، روى عنه عكرمة بن عمار، حديثه ليس بالقائم»(١٦٩). **وقال في «التاريخ الأوسط»: «لم يصح حديثه»**(١٧٠).

ترجمة الراوي:

يحيى بن عثمان، ذَكَره ابن حِبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، هو مجهول.

وقال ابن عدي: «هذا ليس بالمعروف، ولعل ليس له عن أبي حازم عن سهل بن سعد، من رواية عكرمة بن عمار إلا حديثًا أو حديثين»(١٧١). وقال الهيثمي: لم أعرفه.

أما العُقيلي، فبعد أن نَقَل قول البخاري المتقدم، روى بسنده إلى النضر بن محمد قال: حدثنا يحيى بن عثمان، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد ﷺ قال: قال النبي ﷺ: **«لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَاتَّبَعْتُمُوهُمْ»**.

أخرجه الروياني(١٧٢) والطبراني(١٧٣)، كلاهما من طريق عكرمة بن عمار.

وأخرجه العُقيلي كما تقدم(١٧٤)، من طريق النضر بن محمد.

كلاهما (عكرمة، والنضر) عن يحيى بن عثمان الأنصاري، عن أبي حازم، بنحوه، مع زيادة في آخره.

وأخرجه أحمد(١٧٥) من طريق ابن لَهِيعة، عن بكر بن سَوَادة، بنحوه مختصرًا.

---

(١٦٩) التاريخ الكبير (٢٩٦/٨)، والضعفاء الصغير (ص:١٤٠).

(١٧٠) التاريخ الأوسط – المطبوع خطأً باسم التاريخ الصغير- (١٦٨/٢).

(١٧١) تُنْظَر ترجمته في: الجرح والتعديل (١٧٤/٩)، وضعفاء العُقيلي (٤١٨/٤)، والثقات (٥٩٨/٧)، والكامل (٢٣١/٧)، وميزان الاعتدال (٣٩٦/٤)، ومَجْمَع الزوائد (٥١٦/٧).

(١٧٢) مسند الروياني (٢١٨/٢).

(١٧٣) المعجم الكبير (١٨٦/٦ح ٥٩٤٣).

(١٧٤) ضعفاء العُقيلي (٤١٨/٤.)

(١٧٥) مسند الإمام أحمد (٥١٧/٣٧ ح ٢٢٨٧٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

كلاهما (أبو حازم، وبكر بن سَوَادة) عن سهل بن سعد ﷺ، مرفوعًا.

وعَقَّب العُقيلي عليه بقوله: «هذا يُرْوَى بغير هذا الإسناد من طريقٍ أصلح من هذه».

وعَقَّب الألباني على قول العُقيلي، فقال: «والطريق الأصلح التي أشار إليها العُقيلي في قوله المتقدم- لا أدري بالضبط ما يعني بها؛ فإنه قد صح من حديث أبي سعيد الخُدْري عند الشيخين، وأبي هريرة عند مسلم، وابن عمرو عند ابن أبي عاصم في «السُّنة»... ومن حديث ابن عباس عند الحاكم وغيره... بنحو حديث يحيى بن عثمان»[(١٧٦)].

قلت: يُلاحَظ ما يلي:

١- أن يحيى بن عثمان، بَيَّن أبو حاتم حاله بقوله: ليس بالقوي، هو مجهول. وقد ذَكَر في ترجمته راويًا واحدًا عنه، هو عكرمة بن عمار.

ويحيى بن عثمان مجهول جهالة حال، فقد روى عنه اثنان:

الأول: عكرمة بن عمار، الذي نَصَّ عليه البخاري- وظهر في طريقين حَسَب تخريجي للحديث السابق-.

والثاني: النضر بن محمد، حَسَب ما ظهر من إسناد العُقيلي المتقدم، وقد نَصَّ عليه الذهبي أيضًا في الميزان.

٢- أن الحديث المذكور كان له راويان روياه عن يحيى بن عثمان، ويحيى بن عثمان رواه عن شيخين، فالمتفرد الوحيد في هذا الطريق هو يحيى بن عثمان، مما يُرجِّح أن الخطأ منه، ولعل هذا هو الذي جَعَل أبا حاتم ينص على تضعيفه، مع قوله: «مجهول» فهو وإن كان غير معروف إلا أن قلة حديثه، والذي لم يقمه على الوجه الصحيح- يدل على ضعفه.

وأَلْمَحَ العُقيلي إلى ذلك بقوله: «هذا يُروَى بغير هذا الإسناد من طريقٍ أصلح من هذه»، وعبارة العُقيلي تكشف بوضوح مراد البخاري بقوله: «حديثه ليس بالقائم» والله أعلم.

وقبل ذكر أهم نتائج البحث، سأعرض فيما يلي جدولًا يُلخِّص بيانات الرواة الستة عَشَر.

---

(١٧٦) السلسلة الصحيحة (١١٥/١٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

مدلول مصطلح (حديثه ليس بالقائم) عند الإمام البخاري دراسة استقرائية تحليلية مقارنة

	اسم الراوي	عبارة البخاري	ذكر البخاري حديثه	عيّن بعض الأئمة الحديث المعني	حال الراوي	حكم الرواية المذكورة
١	حُصَيْن والد داود (ق)	حديثه ليس بالقائم	-	*	ذَكَره عدد من الأئمة في الضعفاء.	ضعيف، في إسناده اختلاف، وفيه عدد من الرواة المتكلَّم فيهم.
٢	خالد بن محمد	لم يُقِم حديثه.	-	*	مجهول.	لا يُتابَع عليه، ولا يُعْرَف إلا به عنه.
٣	دُرُسْت بن زياد (د،ق)	حديثه ليس بالقائم.	-	-	ضعيف	–
٤	ذو الأصابع (ق)	إسناده ليس بالقائم.	*	-	صحابي يُعْرَف بهذا الحديث.	انقطاع في السند، واختلاف في أوجهه.
٥	رجاء بن الحارث	حديثه ليس بالقائم.	*	-	غير مشهور بالحديث.	ضعيف.
٦	رَوَّاد بن الجَرَّاح (ق)	اختَلط، لا يكاد أن يقوم حديثه.	-	-	محله الصدق، له مناكير، اختَلط بآخرة فتُرك.	–
٧	شرقي الجُعْفي	روى عنه جابر حديثًا واحدًا ليس بالقائم.	-	*	غير معروف سوى ما كان من روايته لهذا الخبر.	مقطوع.

٨	شهاب	روى عنه شُعبة حديثًا واحدًا ليس بالقائم.	-	-	لا يُعْرَف.	لا يُعتبَر به.
٩	عبد الخبير بن قيس (د)	حديثه ليس بالقائم، عنده مناكير.	-	*	مجهول الحال، لا يُعْرَف إلا بهذا الحديث. منكر الحديث.	غريب، لا يُعْرَف إلا من هذا الوجه.
١٠	عبد الرحمن بن سَنَّة	حديثه ليس بالقائم.	-	*	صحابي لا يُعْلَم له غير هذا الحديث.	في إسناده راوٍ آخَر واهٍ.
١١	عبد الغفار الكُرَيْزي	ليس بقائم الحديث. حديثه في البصريين.	-	-	متوسط الحال، لم يضعفه إلا البخاري.	–
١٢	عطاء الشامي	لم يُقِم حديثه.	*	-	ليس بالمعروف.	غريب من هذا الوجه.
١٣	عطية بن بُسْر	لم يُقِم حديثه	-	*	شيخ، ذَكَره العُقيلي في الضعفاء.	لا يُتابَع عليه. متن منكر، وإسناد مقلوب.
١٤	عمارة بن أوس	حديثه ليس بقائم الإسناد.	-	*	صحابي، لم أجد له سوى خبر واحد.	ضعيف غريب، مداره على راوٍ آخَر ضعيف.
١٥	عمر بن راشد (ت، ق)	حديثه عن يحيى بن أبي كثير مضطرب، ليس بالقائم.	-	-	ضعيف، منكر الحديث، خاصة عن يحيى بن أبي كثير.	–
١٦	يحيى بن عثمان	حديثه ليس بالقائم.	-	*	"ليس بالقوي، هو مجهول"	يُرْوَى بغير هذا الإسناد من طريقٍ أصلح من هذه.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

الخاتمة

أحمد الله تعالى وأشكره على أن وفقني لإتمام هذا البحث، وفيما يلي سأعرض أهم النتائج التي ظهرت لي من خلال هذه الدراسة[١٧٧]:

١ – سَعة اطلاع الإمام البخاري على الرواة وسَبْره لمروياتهم، حتى المغمورين منهم ممن ليس لهم سوى حديث واحد، ولم يُعْرَفوا.

٢– استَعمل بعض الأئمة المتقدمين مصطلح (حديثه ليس بالقائم) لكن ذلك لم يكن شائعًا بكثرة.

٣– كان أَقْدَم مَن نُقل عنه هذا المصطلح فيما وقفتُ عليه هو ابن مَعِين، ثم الإمام أحمد، ثم البخاري، وتلاهم بعد ذلك عدد من الأئمة ممن استعملوا هذا المصطلح.

٤– ظهر من خلال سياق استخدام الأئمة لهذه العبارة أنها تَرِد مورد التضعيف، كأن يكون السبب وجود راوٍ مجهول في السند، أو أن الحديث منكر، أو أن الراوي يَروِي ما لا يُتابَع عليه، أو أن الراوي ضعيف وليس له سوى هذا الحديث، أو أنه غير معروف في الرواية، أو أن إسناد الحديث فيه إرسال، أو أن في إسناده ومتنه نظرًا.

٥– استفاد كثير من الأئمة بعد البخاري من أحكامه، وتعاقبوا على نقلها، ومنهم مَن استَعمل نفس عبارته (حديثه ليس بالقائم) في ذات الراوي الذي قال فيه البخاري ذلك القول، كأبي حاتم – في أربعة مواضع– وأبي أحمد الحاكم –في موضع واحد–، والدارقطني– في موضع واحد–.

٦– عدد الرواة الذين قال فيهم البخاري هذا المصطلح ستة عَشَر راويًا.

٧– استعمال البخاري لهذا المصطلح كان على أربع حالات، كالتالي:

أ– استعمله مع بيان نص حديث الراوي المترجم له، أو الإشارة إلى طرفه، أو مجمل موضوعه، كقوله: روى عنه في الزيت.

ب– استعمله دون بيان حديث الراوي المترجم له، إنما يَذكر من روى عنه هذا الحديث المنفرد، والذي وصفه بهذا المصطلح، كأن يقول: روى عنه شُعبة حديثًا واحدًا ليس بالقائم.

---

[١٧٧] حرصًا على عدم الإطالة، فكل ما أذكره هنا مما يتعلق بمصطلح (حديثه ليس بالقائم) فهو يشمل أيضًا ما يُشتق منه من العبارات.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

ت- استعمله دون بيان حديث الراوي المترجم له، وإنما جاء في سياقٍ ذَكَرَ فيه المزيد مما يبين حال الراوي، كأن يقول: «اختَلط، لا يكاد أن يقوم حديثه»، أو «حديثه عن فلان مضطرب، ليس بالقائم»، أو «حديثه ليس بالقائم، عنده مناكير».

ث- استعمله مفردًا، فلم يَذكر معه حديث الراوي المترجم له، ولا ما يبين حاله.

٨- أكثر البخاري من استعمال هذا المصطلح في المجاهيل، أو ممن لم يُعْرَفوا إلا بحديث واحد، حيث بَلَغ عددهم في الدراسة أحد عشر راويًا. فالبخاري يدل بمصطلحه هذا على حالهم من خلال روايتهم التي لم يؤدوها على وجه صحيح.

٩- بَلَغ عدد الرواة الذين قال فيهم البخاري هذا المصطلح، وقد عُرِفوا برواية الحديث، وذَكَر أئمة النقد أحوالهم: خمسةَ رواة.

١٠- استَعمل البخاري هذا المصطلح في تراجم ثلاثة من الصحابة، وكل منهم لم يُعْرَف إلا بحديث واحد، فمراد البخاري بيان أن ذلك الإسناد الذي انتهى إلى الصحابي لم يصح، أو في الإسناد إلى ذلك الصحابي راوٍ ذَكَر البخاري في موضع آخَر أنه لا يُكتَب عنه.

١١- باستثناء الصحابة، لم يكن ممن استَعمل فيهم البخاري هذا المصطلح ثقة أو صدوق وما قاربه، سوى راوٍ واحد محله الصدق، وله مناكير واختَلط بآخرة. وراوٍ آخَر متوسط الحال، ذَكَر فيه الذهبي أنه لم يضعفه إلا البخاري.

١٢- بَلَغ عدد الرواة الذين قال فيهم البخاري هذا المصطلح، وحَكَم عليهم الأئمة أو أحدهم، بعبارة من عبارات التضعيف -كقولهم: ضعيف، أو ليس بالقوي، أو منكر الحديث، أو اختَلط بآخرة فتُرك، أو ذِكْرهم للراوي في جملة الضعفاء- بَلَغ عددهم ستة رواة.

١٣- ظَهَر من خلال الدراسة أن جميع مَن قال فيهم البخاري هذا المصطلح- لم يكن فيهم مَن اشتد ضعفه سوى عمر بن راشد اليمامي، حيث تفاوتت أقوال الأئمة فيه ما بين تضعيف له وتشديد الجَرْح فيه، والراجح أنه ضعيف.

١٤- عبارات البخاري يُفسِّر بعضها بعضًا في حال وُجِد له كلام في نفس الراوي في كتبه الأخرى، فمن معاني قوله" (حديثه ليس بالقائم) أن حديثه لم يصح، كما في ترجمة يحيى بن عثمان، حيث قال في «تاريخه الكبير»: حديثه ليس بالقائم. وقال عنه في «تاريخه الأوسط»: لم يصح حديثه.

١٥- من معاني قوله: (حديثه ليس بالقائم) أي أن في حديثه نظرًا، وأنه لم يصح بهذا الوجه. كما في ترجمة حُصَيْن والد داود بن حُصَيْن، حيث وصفه البخاري بهذه العبارات متفرقة، في أكثر من مصدر.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

١٦- عَبَّر الحافظ الذهبي عن قول البخاري: (لم يُقِم حديثه) بأنه تليين منه لحديث الراوي. وفي موضع آخَر عَبَّر عن قوله: (ليس بقائم الحديث) بأنه تضعيف منه للراوي.

١٧- من خلال الدراسة تَبيَّن أن الأحاديث التي أشار إليها البخاري في ترجمة الراوي – أو بَيَّن أحد الأئمة الحديث الذي عناه البخاري- كلها منتقدة لأسباب متنوعة متفاوتة في درجات الضعف، وأكثرها من جهة الغرابة والنكارة. وهي كما يلي:

أ- انقطاع في السند، مع اختلاف في أوجهه.

ب- (ضعيف) – (ضعيف غريب، مداره على راوٍ آخَر ضعيف).

ج- ليس بالقائم، مقطوع عن التابعي.

د- في إسناده راوٍ آخَر واهٍ، لا يُعتمَد عليه.

هـ- لم يصح حديثه، يُروَى بغير هذا الإسناد من طريقٍ أصلح من هذه.

و- (لا يُتابَع عليه) – (لا يُعتبَر به).

ز- (ضعيف، في إسناده اختلاف، وفيه عدد من الرواة المتكلَّم فيهم).

ح- (لا يُتابَع عليه، ولا يُعْرَف إلا به عنه).

ط- (منكر الحديث، غريب، لا يُعْرَف إلا من هذا الوجه) – (متن منكر، وإسناد مقلوب).

١٨- هناك حالات يكون استعمال البخاري لهذا المصطلح متوجهًا لجَرْح الراوي نفسه، كما في قوله في بعض الرواة: «لم يُقِم حديثه». ومن هذا القبيل أيضًا قوله في أحد الرواة: «اختَلط، لا يكاد أن يقوم حديثه»، وقوله في راوٍ آخَر: «حديثه عن فلان مضطرب ليس بالقائم»، وقد عَبَّر عنه بعبارة أوضح في كتاب آخَر له فقال: «يضطرب في حديثه» ونحوها من الحالات التي تدل على أن منشأ الخلل من ذات الراوي.

وهناك حالات يكون قوله متجهًا إلى الحديث نفسه، ولا يريد به جَرْح الراوي، حيث استَعمل هذا المصطلح في تراجم بعض الصحابة كما تقدم، مما يدل على أن استعمال البخاري لهذا المصطلح كان واسعًا، من باب بيان قدح في الراوي أو في المروي.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

التوصيات

١- دراسة مصطلحات الأئمة في الجَرْح والتعديل، التي لم تُدْرَس بعد، فما زالت الحاجة قائمة لذلك.

٢- دراسة مصطلح (حديثه ليس بالقائم) عند مَن استعملها من الأئمة الذين جاؤوا بعد الإمام البخاري، -رحمه الله تعالى-.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

Significance of Imam al-Bukhari's expression "His Hadeeth does not stand as an evidence"
Inductive analytical comparative study

Prepared by
Dr. Nabila Zaid Sa'd al-Hulaiba
Associate Professor in the Faculty of Theology,
Dept. of Sunnah and its Sciences, The Islamic University of Imam Muhammad Bin Saud, in Riyadh.

Abstract

The researcher deals in this study, deals with narrators to whom Imam al-Bukhari refers in his statement: (His Hadeeth does not stand as an evidence) or similar statements that are derived from it.

she managed, through the Inductive analytical comparative study, to isolate sixteen of such narrators to whom Imam al-Bukhari applied his statement, studied their biographies along with what the leading critiques said about them in order to screen their conditions and compare the Bukhari's statement with the critiques' statements.

She further, studied the Hadeeth texts, which al-Bukhari compiled within the scope of his statement, or were compiled by other Imams in their works pointing out that such texts are among the texts that al-Bukhari referred to in his statement.

She studied such Hadeeth texts by way of scrutinizing and verifying them, and through screening their transmitters and exploring their weak points in them, along with what the imams said judging the texts in question for the purpose of attaining a clear perception of Bukhari's statement to know as to whether he meant by his verdict the narrator himself or the text he transmits; or whether the narrators to whom he applied his verdict are of the same status.

قائمة المصادر

١- أبو زُرْعَة وجهوده في السُّنة، مع تحقيق كتابه الضعفاء، وأجوبته على أسئلة البرذعي، دراسة وتحقيق: د. سعدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية،(١٤٠٢هـ).

٢- إتحاف الخِيَرَة المهَرة بزوائد المسانيد العَشَرة، لشهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري، ت: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط١،(١٤٢٠هـ).

٣- الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو الشيباني، ت: د. باسم الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط١،(١٤١١هـ).

٤- أحوال الرجال، لأبي إسحاق الجوزجاني، ت: صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت،(١٤٠٥هـ).

٥- الأسامي والكنى، لأبي أحمد، محمد بن أحمد الحاكم الكبير، ت: د. يوسف الدخيل، عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ط١،(١٤٣٥هـ).

٦- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر، ابن عبد البر القرطبي، لعلي البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١،(١٤١٢هـ).

٧- الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،(١٤١٥هـ).

٨- الاغتباط بمن رُمي من الرواة بالاختلاط، لبرهان الدين الحلبي، سِبْط ابن العجمي، ضمن كتاب نهاية الاغتباط بمن رُمي من الرواة بالاختلاط. لعلاء الدين علي رضا، دار الحديث، القاهرة، ط١،(١٤٠٨هـ).

٩- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج، ت: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١،(١٤٢٢هـ).

١٠- الأُم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، بيروت،(١٤١٠هـ).

١١- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير، شرح العَلَّامة أحمد شاكر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١،(١٤١٧هـ).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

١٢- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن المُلَقِّن، ت: مصطفى أبو الغيط، وغيره، دار الهجرة، الرياض، ط١،(١٤٢٥هـ).

١٣- التاريخ الأوسط- مطبوع خطأً باسم التاريخ الصغير- لمحمد بن إسماعيل البخاري، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١،(١٣٩٧هـ).

١٤- التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن.

. تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام.

١٥- تاريخ مدينة السلام، للخطيب البغدادي، حققه: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١،(١٤٢٢هـ).

١٦- تاريخ يحيى بن مَعِين -رواية الدُّوري- ت: عبد الله أحمد حسن، دار القلم، بيروت.

١٧- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: نظر الفاريابي، دار طيبة.

١٨- التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي، ت: طلاب وطالبات مرحلة الماجستير، شُعبة التفسير والحديث، جامعة الملك سعود، دار المحَدِّث، السعودية، ط١،(١٤٢٦هـ).

١٩- تعليقات الدارقطني على (المجروحين لابن حبان)، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ت: خليل العربي، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١،(١٤١٤هـ).

٢٠- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر العقسلاني، ت: د. محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١،(١٤٠٦هـ).

٢١- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين عبد الرحيم بن العراقي، ت: عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية، المدينة النبوية، ط١،(١٣٨٩هـ).

٢٢- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأحمد بن علي بن حَجَر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،(١٤١٩هـ).

٢٣- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لعلي بن محمد بن عرّاق الكناني، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله الصديق الغماري، مكتبة القاهرة، ط٢،(١٤٠١هـ).

٢٤- تنقيح كتاب التحقيق في أحاديث التعليق، لمحمد بن أحمد الذهبي، ت: مصطفى أبو الغيط، دار الوطن، الرياض،(١٤٢١هـ).

٢٥- تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حَجَر، دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١،(١٣٢٦هـ).
٢٦- تهذيب الكمال، ليوسف بن الزكي المزّيّ، ت: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١،(١٤٠٠هـ).
٢٧- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لمحمد بن عبد الله، الشهير بابن ناصر الدين الدمشقي، ت: محمد العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١،(١٤١٣هـ).
٢٨- الثقات، لمحمد بن حِبان البُسْتي، ت: السيد شرف الدين، دار الفكر، بيروت، ط١،(١٣٩٥هـ).
٢٩- الجامع الصحيح، وهو سُنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٠- السلسلة الصحيحة، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض.
٣١- سُنن أبي داود، ت: شعيب الأرناؤوط، وبللي، دار الرسالة العالمية،(١٤٣٠هـ).
٣٢- سُنن الدارقطني، لعلي بن عمر الدارقطني، ت: شُعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١،(١٤٢٤هـ).
٣٣- السُّنن الكبرى، للنَّسَائي، لأحمد بن شُعيب النَّسَائي، ت: حسن شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١،(١٤٢١هـ).
٣٤- السُّنن الكبرى، لأحمد بن الحسين، أبي بكر البيهقي، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣،(١٤٢٤ هـ).
٣٥- سؤالات أبي عُبيد الآجُرّيّ أبا داود السجستاني، ت: محمد العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١،(١٤٠٣هـ).
٣٦- سؤالات البرقاني للدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: د. عبد الرحيم القشقري، كتب خانه جميلي، باكستان، ط١،(١٤٠٤هـ).
٣٧- سِيَر أعلام النبلاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، التحقيق بإشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣،(١٤٠٥هـ).
٣٨- شرح السُّنة، للحسين بن مسعود البغوي، شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، دمشق، ط٢،(١٤٠٣هـ).
٣٩- الضعفاء الصغير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، ت: أحمد بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، ط١،(١٤٢٦هـ).
٤٠- الضعفاء الكبير، لمحمد بن عمرو العُقيلي، ت: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،(١٤٠٤هـ).
٤١- الضعفاء الكبير، لمحمد بن عمرو العُقيلي، لمحمد بن عمرو العُقيلي، ت: حمدي السلفى، دار الصميعي.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

. الضعفاء وأجوبة أبي زُرْعة على سؤالات البرذعي= أبو زُرْعَة وجهوده في السُّنة.
٤٢– الضعفاء والمتروكون، لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق: د. موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١،(١٤٠٤هـ).
٤٣– الضعفاء والمتروكون، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شُعيب النَّسَائي، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١،(١٣٩٦هـ).
٤٤– الضعفاء، لأحمد بن عبد الله أبي نُعَيْم الأصبهاني، ت: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء،(١٤٠٥هـ).
٤٥– الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن منيع، ت: محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،(١٤١٠هـ).
٤٦– علل الترمذي الكبير، رَتَّبه: أبو طالب القاضي، ت: صبحي السامرائي، وغيره، عالم الكتب، بيروت، ط١،(١٤٠٩هـ).
٤٧– العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي، ت: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،(١٤٠٣هـ).
٤٨– العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ت: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١،(١٤٠٨هـ).
٤٩– العلل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي – ابن أبي حاتم– ت: فريق من الباحثين، بإشراف د. سعد الحميد و د. خالد الجريسي، مطابع الحميضي، ط١،(١٤٢٧هـ).
٥٠– علوم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُورِيّ، مكتبة الفارابي، ط١،(١٤٠٤هـ).
٥١– فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت،(١٣٧٩هـ).
٥٢– فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفرج، ابن رجب الحنبلي، ت: محمود عبد المقصود، وآخرون، مكتبة الغرباء الأثرية، القاهرة، ط١،(١٤١٧هـ).
٥٣– فتح المغيث بشرح (ألفية الحديث للعراقي)، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ت: علي حسين علي، مكتبة السُّنة، مصر، ط١،(١٤٢٤هـ).
٥٤– فضائل القدس، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي– ابن الجوزي، ت: جبرائيل جبور، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢،(١٤٠٠هـ).
٥٥– فضائل بيت المقدس، لمحمد بن عبد الواحد المقدسي، ت: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر، سورية، ط١،(١٤٠٥هـ).

٥٦- الكاشف في معرفة مَن له رواية في الكتب الستة، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت: د. محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١،(١٤١٣هـ).

٥٧- الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عَدِيّ الجُرْجاني، ت: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،(١٤١٨هـ).

٥٨- الكفاية في علم الرواية، لأحمد بن علي، الخطيب البغدادي، ت: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم المدني، المكتبة العلمية، المدينة النبوية.

٥٩- الكواكب النيرات في معرفةِ مَن الرواة الثقات، لبركات بن أحمد، ابن الكيال، د. عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون، بيروت، ط١،(١٤٠١هـ).

٦٠- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،(١٤١٧ هـ).

٦١- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت، ط١.

٦٢- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حِبان، أبي حاتم البُسْتي، ت: محمود زايد، دار الوعي، حلب، ط١،(١٣٩٦هـ).

٦٣- مَجْمَع الزوائد ومَنْبَع الفوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي، ت: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة،(١٤١٤هـ).

٦٤- المجموع شرح المهذب، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت.

٦٥- المخزون في علم الحديث، لأبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي، ت: محمد إقبال السلفي، الدار العلمية، الهند، ط١،(١٤٠٨هـ).

٦٦- المدخل إلى الصحيح، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النَّيْسابوري، ت: د. ربيع المِدْخَلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١،(١٤٠٤هـ).

٦٧- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النَّيْسابوري، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،(١٤١١هـ).

٦٨- مسند ابن الجعد، لعلي بن الجعد الجوهري، ت: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، ط١،(١٤١٠هـ).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

٦٩- مسند أبي داود الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي، ت: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هَجَر، مصر، ط١،(١٤١٩هـ).

٧٠- مسند أبي يعلى، لأحمد بن علي، أبي يعلى الموصلي، ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١،(١٤٠٤هـ).

٧١- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ت: شُعيب الأرناؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١،(١٤٢١هـ).

٧٢- مسند الإمام الشافعي، لمحمد بن إدريس الشافعي، الرسالة العالمية، دمشق، ط١،(١٤٣٣هـ).

٧٣- مسند الدارمي = سُنن الدارمي، لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ت: حسين سليم أسد، دار المغني، السعودية، ط١،(١٤١٢هـ).

٧٤- مسند الروياني، لمحمد بن هارون الرُّوياني، ت: أيمن أبو يماني، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط١،(١٤١٦هـ).

٧٥- المصنَّف، لأبي بكر، ابن أبي شيبة، تحقيق: د. محمد عوامة، دار القبلة، جدة، ط١،(١٤٢٧هـ).

٧٦- المصنَّف، لعبد الرزاق بن همام اليماني، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢،(١٤٠٣هـ).

٧٧- معجم الصحابة، لعبد الباقي بن قانع البغدادي، ت: صلاح المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١،(١٤١٨هـ).

٧٨- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد الطبراني، ت: حمدي السلفي، مكتبة العُلوم والحِكَم، الموصل، ط٢،(١٤٠٤هـ).

٧٩- معرفة الثقات للعِجْلي، لأحمد بن عبد الله العِجْلي، ت: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة النبوية، ط١،(١٤٠٥هـ).

٨٠- معرفة الصحابة، لأبي نُعَيْم الأصبهاني، ت: عادل العَزَّازي، دار الوطن، الرياض، ط١،(١٤١٩هـ).

٨١- المغني في الضعفاء، لمحمد بن أحمد الذهبي، ت: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث، قطر،(١٤١٤هـ).

٨٢- المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، ط١،(١٤١٦هـ).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢٥٩ – ٣١٢ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

٨٣- المؤتلف والمختلف، لعلي بن عمر الدارقطني، ت: موفق بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١،(١٤٠٦هـ).

٨٤- الموضوعات، لعبد الرحمن بن علي، ابن الجوزي، ت: عبد الرحمن محمد، المكتبة السلفية بالمدينة النبوية، ط١،(١٣٨٦هـ).

٨٥- الموقظة في علم مصطلح الحديث، لمحمد بن أحمد الذهبي، ت: د. عبد الفتاح أبو غُدَّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢،٠(١٤١٢هـ).

٨٦- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لمحمد بن أحمد الذهبي، ت: على البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

٨٧- نَصْب الراية لأحاديث الهداية، لعبد الله بن يوسف الزَّيْلَعي، ت: د. محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، ط١،(١٤١٨هـ).